



## ملحق الجريدة الرسمية مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة والعشرين

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة في  
٨/ رمضان/ ١٤١٢ هجرية الموافق ١١/٣/ ١٩٩٢ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ٢٥)

### جدول الأعمال

الصفحة

٣

٤

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد العلاونة.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد الدردور.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد نادر الظهيريات.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عطا الشهبان.

٣ - مناقشة ما يلي من قبل السادة النواب:

أ - موضوع البطالة.

مجلس النواب

٧٢

ومشتقاته بالنسبة للأسعار العالمية معتمدة على ما  
يزودنا به العراق من نفط بأسعار متميزة الامر  
الذي سيتيح وفرا بقيمة حوالي (٤٠) مليون دينار  
يلذهب للخزينة ليستخدم في تخفيض عجز  
الموازنة.

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ومن منطلق المفهوم السليم للنقاش بان  
غاياته هو تبادل الرأي بين الحكومة والمجلس،  
فان الحكومة تعترف بانها استمعت من مختلف  
الكتل والنواب الكرام هذا اليوم الى اراء قيمة  
جديدة بالاهتمام في موضوع الاسعار بجميع  
اصنافه وابعاده وجوانبه، سلعة وانتاجا وتوزيعا  
وتسويقا. . . لقد كانت هذه الاراء والمقترحات  
عديدة وثروة غنية، وان الحكومة تعد بمجلسكم  
الكريم بانها ستضعها جميعها في بوثقة الجديدة  
والبحث والدرس بحيث تخرج منها بما يرفع  
ويفيد اجتهاد الحكومة وسياساتها واجراءاتها في  
خدمة المواطن والهدف المشترك للحكومة  
ولمجلسكم الكريم والسلام عليكم ورحمة الله  
وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام  
ورحمة الله وبركاته، شكراً معالي الاستاذ

«رفعت الجلسة»

امين عام مجلس الأمة  
صالح الزمعي

رئيس مجلس النواب  
د. عبد اللطيف عرييات

ب - موضوع خدمة العلم.

وقد تحدث السادة النواب التالي اسماؤهم:

- ١ - سعادة الدكتور سعد حدادين، بأسم الكتلة الدستورية.
- ٢ - سعادة الدكتور احمد العبادي.
- ٣ - معالي الدكتور محمد عضوب الزين.
- ٤ - سعادة السيد محمد المعمر.
- ٥ - سعادة الدكتور ذيب مرجي.
- ٦ - معالي السيد هشام الشراري.
- ٧ - سعادة السيد زياد ابو محفوظ.
- ٨ - سعادة السيد داود قوجق، بأسم الاخوان المسلمين حول خدمة العلم.
- ٩ - سعادة الدكتور حسني الشيايب.
- ١٠ - سعادة الدكتور احمد الكوفحي.
- ١١ - سماحة الدكتور علي الفقير بأسم معالي السيد ابراهيم الغبابشة.
- ١٢ - معالي السيد سليم الزعي.
- ١٣ - معالي الدكتور قسيم عبيدات.
- ١٤ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي.
- ١٥ - سعادة السيد بسام حدادين.
- ١٦ - سعادة السيد عبدالعزيز جبر، بأسم الاخوان المسلمين حول البطالة.
- ١٧ - سعادة السيد حسين مجلي.
- ١٨ - سماحة الشيخ عبدالباقي جو.
- ١٩ - سعادة السيد ذيب انيس.
- ٢٠ - سعادة السيد يعقوب قرش.
- ٢١ - سعادة السيد سلامة الغوييري.
- ٢٢ - رد معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم على السادة النواب المحترمين.

٤ - ما يجد من اعمال.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الاحد القادم ١٩٩٢/٣/١٥ الساعة العاشرة صباحاً.

٤٩

٤٩

## مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ٨/رمضان/١٤١٢ هجري، الواقع في ١٩٩٢/٣/١١ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الخامسة والعشرون) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادسة: منصور مراد، نايف الحديد، حزة منصور، احمد قطيش، عبدالله زريقات، يوسف العظم.

وتغيب بمذرة من الاعضاء السادة: محمد العلاونة، نادر الظهيريات، عطا الشهبان، محمد السردور، مطير البستجي، عيسى مدانات.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: ليث شيبيلات، عبدالحفيظ علاوي، عبدالله النصور، نايف ابوتايه.

وتغيب بمهمة رسمية: محمود الموصل.

وحضر من الحكومة:

- ١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٢ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير التعليم العالي.
- ٣ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير العدل.

محضر الجلسة الخامسة والعشرين من الدورة العادية الثالثة المتعقد في ١٩٩٢/٣/١١ م ٣

٤ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير العمل.

٥ - معالي المهندس سمير قموار: وزير المياه والري.

٦ - معالي السيد جمال حدينة الحريشا: وزير دولة.

٧ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

٨ - معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير الشباب.

٩ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

١٠ - معالي الدكتور محمود السمرة: وزير الثقافة.

١١ - معالي السيد الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.

١٢ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.

١ - افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام:

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوته؟

الجميع: موافقون

السيد الأمين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد العلاونة.

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد الدردور.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد نادر الظهيريات.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عطا الشهبان.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب؟  
الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

٣ - مناقشة ما يلي من قبل السادة النواب:

أ - موضوع البطالة.

ب - موضوع خدمة العلم.

معالي رئيس المجلس: نستأنف المناقشة،  
الدكتور محمد ابوفارس.

الدكتور محمد ابوفارس: لاحظ اكثر من مرة انه كل عناوين الجلسات في اللغة خاطئة، يعني جدول اعمال الجلسة الخامسة والعشرون، الثالثة والعشرون الثانية والعشرين، الحادية والعشرون، هذا الحقيقة ان يبقى في مجلسنا بهذا الشكل هذه غلطة شنيعة جداً، لو تصحح في كل الجداول، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، وهذا صحيح ونرجو من الاخوة في الاسانبة العامة الانتباه الى ذلك وتدقيقه بكل عناية، نستأنف

المناقشة في موضوع جديد وهو موضوع البطالة وموضوع خدمة العلم بعد ان تحدثنا بالامس عن موضوع الاسعار، وكما هو معلوم ان هذه المناقشة هي تبادل رأي بين المجلس والحكومة ونأمل كذلك ان تكون الكلمات موحدة، اختصاراً للوقت واغناءاً لموضوعات التي تبحث، الاستاذ سعد حدادين.

السيد سعد حدادين: لقد كلفني الكتلة الدستورية ببقاء هذه الكلمة بالنيابة عنها.

معالي الرئيس، الزملاء النواب الافاضل.

ان مشكلة البطالة تشكل ظاهرة خطيرة بدأت تأخذ منعطفاً صعباً في جوانب عديدة من حياة المجتمع الاردني اليومية وعلى جميع الاصعدة والمستويات، حيث اصبح تدق ناقوس الخطر منذرة بعواقب وخيمة نستطيع تلافياها ان نظافرت الجهود المشتركة لوضع حلول مناسبة او لوقف استفحالها.

لقد وعدت الحكومات المتعاقبة بوضع حلول شافية ناجعة لهذه الظاهرة المتفاقمة ولكن لم يظهر اي بارق امل او بادرة خير تبعث على الاطمئنان وكبح جمال هذه الظاهرة المؤلمة.

- ان اسباب البطالة في بلد صغير كالاردن معلومة للجميع ومن اهم تلك الاسباب

اولاً: عزوف بعض القوى العاملة الاردنية عن اشتغال بعض من الوظائف في مجال الخدمات العامة، وهي البطالة المسلكية.

ثانياً: ازدياد مستمر في اعداد الخريجين من

المعاهد والجامعات مما سبب ويسبب أزمة خانقة في توظيف هذه الطبقة المتعلمة في المجتمع في مجالات تخصص افرادها وهي البطالة المسلكية او الهيكلية.

ثالثاً: وجود العمالة الوافدة والتي لا تزال تنافس القوى العاملة الاردنية والمحافظة على استمرارها بحجة ان لا بديل لها وهي البطالة المانعة.

رابعاً: الضغوطات السياسية والاقتصادية التي انعكست سلباً على المشاريع التنموية مما زاد من متاعبنا الاقتصادية وتقليص فرص العمل المتاحة.

خامساً: توقف المساعدات المالية والتي نصت عليها قرارات القمة العربية.

سادساً: عودة اكثر من (٣٠٠) الف مواطن كانوا يعملون في دول الخليج والذين كانوا لهم الدور الكبير في بناء وتقدم الحياة هناك.

سابعاً: فقدان التوجيه من بعض اولئك الذين كانوا في مراكز المسؤولية والقرار من معالجة الازمات الاقتصادية والمالية اما لعدم وضوح الرؤيا المستقبلية لديهم، او لعدم اهتمامهم بوضع برامج زمنية وخطط اقتصادية ناجعة، او كلا الامرين معاً.

ثامناً: ضيق المساحة الزراعية المستغلة في الاردن وشح المياه والامطار لعدة سنوات سابقة مما كان له اثر فعال في تشجيع الهجرة من الريف الى المدينة.

تاسعاً: انقصار الاردن الى موارد طبيعية استراتيجية كمادة البترول.

عصر الجلسة الخامسة والعشرين من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١١/٣/١٩٩٢ م

معالي الرئيس، الزملاء النواب وعليه فلا بد من اتخاذ العديد من الخطوات السريعة والمدروسة في مختلف المجالات بقصد التخفيف من هذه الظاهرة المتفشية ومعالجة بعض من جوانبها في ظل المعطيات والظروف والامكانيات المتاحة ومنها.

١ - رفع مستويات العاملين في حقل الخدمات العامة وتحسين اوضاعهم كعمال البلديات والتفانيات. وبذلك نشجع الفئة العاملة على القبول بمثل هذه الاعمال لارتفاع مداخيلها، وبهذا نكون قد استغنيا عن العمالة الاجنبية الوافدة واحلال العمالة الاردنية مكانها.

٢ - التشجيع على اقامة المشاريع المتوسطة والكبيرة واعطاء الاعفاءات والتسهيلات اللازمة للمستثمرين العرب والاجانب على اقامة مثل هذه المشاريع الانتاجية مما يساعد على جلب رؤوس الاموال للاستثمار في الاردن. وبالتالي يساعد على إيجاد فرص عمل جديدة تستوعب اعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل، وقد يقتضي هذا (بالاضافة الى سيادة الاستقرار والطمأنينة) اجراء التعديلات الضرورية على قوانين تشجيع الاستثمار.

٣ - تشجيع المواطنين على اقامة المشاريع الصغيرة المنتجة للحكومة فيها دور فعال بالتوجيه والاقرض والمتابعة. خاصة في المجتمعات المحلية.

٤ - مناشدة المؤسسات الكبرى والشركات المساهمة لتشغيل اكبر عدد ممكن من

هكذا من الأشهر



هكذا من المأهول

الايدى العاملة وتمويل بعض المشاريع الصغيرة من ارباحها.

٥ - الاهتمام بفتح اسواق جديدة للمنتجات الاردنية المختلفة لزيادة التصدير والتوسع في الانتاج في الصناعات القادرة على المنافسة في السوق العالمية، وتشجيع التصدير الى اقصى قدر ممكن.

٦ - التوجه نحو الزراعة باستغلال اكبر مساحة من الاراضي القابلة للزراعة عن طريق تأجيرها الى المواطنين بأسعار رمزية لاستغلالها باحدث السبل والمحافظة على استمرارية انتاجها وتفعيل دور وزارة الزراعة بكوادرها المختلفة.

٧ - التوجه نحو الصناعات الخفيفة لانتاج السلع الاستهلاكية والتوقف عن استيراد ما يمكن ان توفر متطلبات السوق المحلية.

٨ - تشجيع السياحة بشكل فعال وعلى مستوى حضاري متقدم ليكون رديفاً للاقتصاد الاردني وذلك عن طريق اقامة صناعة سياحية متكاملة من فنادق ومدارس صيفية وعلاج بالمياه المعدنية وترويج السياحة في الخارج.

٩ - تدريب الكوادر الفنية المؤهلة للمساهمة في عملية الانتاج واعادة التأهيل للفئات التي لا تجد اختصاصاتها مجالات عمل وزيادة الاهتمام باعادة بناء ما يتلف من الالات والمعدات والادوات الدقيقة اللازمة والمستخدمة. والتوجه لانتاج قطع الغيار

على اوسع نطاق.

١٠ - اتخاذ خطوات فعالة ومنسقة بين مجلس النواب والحكومة لتسويق العمالة الاردنية الفنية في الخارج.

١١ - تبني خطط مستقبلية مدروسة تعالج الازمات الاجتماعية والاقتصادية لتفادي البلاد من الوقوع في ازمات اقتصادية كظاهرة البطالة والاخذ بتجارب الدول المتقدمة.

١٢ - العمل على عقد مؤتمر وطني بمشاركة جميع القطاعات الاقتصادية الخاصة والعامة للبحث في السياسة الاقتصادية والتعرف عن انسج الطرق في حل ازمة البطالة وتوسيع نطاق سوق للعمل.

واخيراً فانني اتطلع الى الحكومة الرشيدة ان تأخذ دوراً مميزاً بوضع نهج واضح وسليم في مواجهة البطالة ومشاكل الوطن الاخرى. والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ احمد العبادي:

الدكتور احمد العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً سيدي الرئيس

سأحدث عن نقطتين، الاولى موضوع خدمة العلم والثانية موضوع البطالة، ابدأ بخدمة العلم.

في حقيقة الامر قد تكون لي تجربة، خاصة بالنسبة لخدمة العلم اثناء خدمتي في

السياسة الاسلامية وهنا اقتبس شيئاً من كتاب (تهذيب الرياسة ورتيب السياسة) للامام ابي عبدالله محمد بن علي القلمي المتوفي سنة (٦٣٠) حيث يعطي اهمية كبيرة لموضوع المجند المحترف والجيش المدرب الذي ليس فقط تدريبا وانما ايضا يجب العناية به من حيث الرواتب اقتبس هنا قول الشاعر اولا، يقول:

وشرط الفلاحة غرس الثمار  
وشرط الرياسة غرس الرجال

وايضاً يقول في الصفحة (١٧١):

افض على جنوك واصرف اليهم حسن غناك  
فانهم اهل الانفة والحمية وحفظها السادة والرعية

وسيف الملك والسلطان  
وحصون الممالك و البدان  
بهم تدفع العوادي وتقهقر المعادي  
ويزول الخلل ويضبط العمل

فقوي ضعيفهم يقوى امره  
واغني فقيرهم يشتد ازره  
وامنحهم قبل العرض  
واحترمهم قبل الفرض  
ولا تثبت منهم الاعلى العرضي الكمي (اي الشجاع)

الذي لا يعدل عن الوفاء ولا يجبن عند الهيجاء

فان المراد بهم قوة العدة لا كثرة العدة

ومن قتل منهم في طاعتك

واستشهد تحت رايتك

فاكفل بنيه وذبح عن اهله

فان ذلك مما يزيدهم رغبة في خدمتك

الجندية في سلك الامن العام حيث ان لي كثير من التحفظات منذ اذن على وجود خدمة العلم او ما يسمى بالخدمة الاجبارية، فقد ساهمت هذه الخدمة في كثير من الحالات بزيادة البطالة، وايضا اضعفت مستوى الاداء في الوحدات العسكرية سواء في القوات المسلحة من الجيش او قوة الامن الوطني، كما ان الجندي الذي يتدرب في خدمة العلم لا يتدرب الى المستوى الذي يصلح فيه لان يكون احتياطيا اذا ما دقت ساعة الخطر واعلنت التعبئة العامة، وبالتالي لان تدريبه غير كامل فانه لا يصلح لان يكون جندياً احتياطياً بالمعنى المحترف الذي نتعارف عليه في علم الجندية والعسكرية.

النقطة الاخرى ايضا من خلال تجربتي الشخصية ان هناك الكثير من الافكار السامة والهدامة التي كانت تأتي عن طريق اولئك الذين يدخلون الى القوات المسلحة بجميع فروعها وهم يحملون افكاراً هدامة وسامة تضر بامن الوطن والنظام او الشعب، وبالتالي فانه لا مناص للقوات المسلحة الا وان تستخدمه وتحتويه وبالتالي لا يستطيعون الا ان يكونوا ضمن هذه المنظومة وهم في ذلك اكثر خطراً على الوطن مما هم امناء لهم النقطة الاخرى ايضا هي تدني مستوى الضبط الربط في الوحدات التي تكثر فيها عناصر اصحاب الخدمة الاجبارية، هذا ناهيك عن ان ذلك يؤثر على رواتب القوات المسلحة التي لا زالت في رأيي متدنية مقارنة بما تقوم به من واجبات وطنية في حماية الوطن، ومقارنة بجهودهم المشكورة على مدار الساعة والسنة، لذلك فانه قد تعارف ايضا في علم

ويسهل عليهم بذل المهج والأرواح في نصرة دولتك.

ومن أبلى بدمه في خدمتك وأوفى في طاعتك فارعى زمامه في حياته واكمل إيتامه بعد وفاته فإن الوفاء لك بقدر الجزاء منك، لا تغفل مكافأة من يعتقد لك الوفاء ويناضل عنك الأعداء فمن حرمة مكافأة مثله زهد في معاودة فعله.

وايضاً يتحدث عما وجد على قبة ارسطو، يقول العالم بشأن سياحه الدولة والعدولة سلطان نحوطة الشريعة، والشريعة سنة يستنها الملك، والملك راع يعبد الجيش، والجيش اعوان يكفلهم المال، والمال رزق تجمععه الرعية، والرعية عبيد يقيدهم العدل، والعدل مالوف به قوام العالم.

ولا يمكن ان يتم هذا ايها الاخوة الكرام، الا بوجود قوات محترمة تقوم بواجبها على احسن وجه، وتكون رواتبها اكثر مما عليه الان.

من هنا نجد في ختام حديثي عن موضوع خدمة العلم، اننا بحاجة الى جيش محترف، وهذا يقتضي الغاء ما يسمى بخدمة العلم وذلك ما اذهب اليه وهو اقترح قد يتعدى ما ذهب اليه الحكومة بان لدي التجربة المبررة حوالي (عشر) سنوات في خدمتي من هذه القضية.

ثانياً: تحويل الاموال المخصصة للعاملين في خدمة العلم لرفع رواتب القوات المسلحة بجميع فروعها.

ثالثاً: الابقاء على تدريب الطلاب في المدارس والجامعات بحيث يصبح تدريب هؤلاء

الطلاب على النظام والضبط، وما يتعلق بالخدمة في تاريخنا الاسلامي وتاريخنا الاردني المعاصر، جزءاً من منهجهم في المدارس.

مثل هذا يقتضي ان لا يكون لدينا مثل خدمة العلم التي موجودة الان من هنا فاني حقيقة من انصار الغاءها تماماً، وليس فقط من انصار توقيفها.

ثم تأتي الى موضوع البطالة:

حقيقة كنت قد تحدثت في ١٨/٧/١٩٩٠ من على هذه المنصة حديثاً عن البطالة واسبابها، واعتبر ذلك جزءاً من خطابي ولا داعي لاعادته للتكرار، ولكن اذا نظرنا الى مجتمعنا، نجد ان البطالة مقترنة من حيث الوضع الاجتماعي بالفقر، ومن حيث الوضع الرسمي بالمديونية ومن ثم فانها ثلوث رهيب يزعج مجتمعنا ويؤرقه ويؤرقنا جميعاً، وهو الفقر والمديونية والبطالة.

ولكن حقيقة هنالك نقطة هامة جداً وهي قضية تسبب المال العام، واعتقد انه لو تم الاعتناء او محاسبة الفاسدين والمفسدين لتجاوزنا الكثير من المشاكل المتعلقة بالبطالة، ولا اريد ان اتحدث كثيراً في هذا الموضوع انما اضرب مثالا بسيطاً في ان مجتمعنا هنالك من يدعي ويشكو الفقر وهو ليس كذلك، وهنالك من لا تظهر عليه شكوى من الفقر او الدعوة به وهم كما يقول القرآن الكريم (يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف).

لكن ساخرب مثالا بسيطاً اسوقه حول قضية تدور في هذا اليوم واليوم الذي يعني منذ

الزملاء الافاضل.

جميل ان تدور هذه المناقشات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، في اطار تبادل الرأي والمشورة للوصول الى الرأي السديد، وتجنب مواقع الخطأ لنسير جنباً الى جنب للهدف المنشود، الا وهو مصلحة الوطن والمواطن وبهذا الاسلوب الحضاري نرسي قواعد واعراف تليق بنا جميعاً نشعر اننا قمنا بواجبنا تجاه الوطن والجيل القادم.

معالي الرئيس.. الزملاء الافاضل.

ان البطالة مرض اجتماعي... ينخر جسم الوطن فمعالجة البطالة لا تتم الا بمعرفة الاسباب.

فدعونا ايها الزملاء الافاضل نطلع معا على هذه الأرقام.

١ - المواليد الاحياء المسجلون حسب المحافظة خلال عام (١٩٩٠) (١١٦٥٢٠) طفل وطفلة وهذا المجموع الكلي.

٢ - الطلبة حسب الجنس والمراحل التعليمية عام (٩٠/٨٩) وزارة التربية والتعليم (٧٥٤٧٢١) من الاساسي وحتى الثانوي وزارة التربية والتعليم والقوات المسلحة ووكالة الغوث والتعليم الخاصة (١٠١٦٧٧٧).

٣ - اعداد الطلبة المنتحقين بالجامعات الاردنية عام (٩٠/٨٩) (٣١٧٥٧).

٤ - اعداد الطلبة في الخارج في (٢٤) دولة (٣١٤٨٥).

٥ - عدد المتقدمين طلباً للعمل حتى

حوالي (اسبوعين) حول موضوع فيه ضياع لحوالي (١٢) مليون دولار موجودة بالوثائق وهذه بين يدي ايها السادة النواب، فحقيقة اذا كان لدي طلب فاني اطلب الى الحكومة الموافقة ان توقف هذه الصفقة القائمة الان، وان توقف المدير الذي يقوم بها وان تكف يده عن العمل، وتحقق في هذه القضية وهي قضية شركة النقل البري العراقي الاردني، حيث تم بيع شاحنات صالحة للعمل بموجب تقرير اللجنة الفنية وهذا التقرير يبين رقم الشاحنة ورقم اللوحة ورقم الشخصي ورقم المحرك والملاحظة وايضا كان يجب ان تباع ب (٧) (٥) دولار للسودانيين بموجب عرض موجود هنا، لكنها بيعت ب (٢) مليون دولار لشخص من المتعهدين المحليين، يقوم بمعاملة اعادة تصديرها ب (٧) مليون دولار وعلى نفس المتعهد احيل عطاء او سيحال عطاء بمقدار (٧) مليون دولار لشراء شاحنات، هي اصلاً بعض منها صالحة، وكل هذا بموجب تقرير ساسلمه للامانة العامة واطلب تسليمه للحكومة، وان تتكرم الحكومة بالاجراء الفوري حول هذه القضية الهامة التي تضيع علينا (١٢) مليون دولار، باعتقد انها كافية لتشغيل الكثير من الناس العاطلين عن العمل، وشكراً سيدي الرئيس.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الدكتور محمد الزين.

الدكتور محمد الزين: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس.



١٩٩١/١٢/٣١ (٦٣٢٦٣) من  
الجامعيين (١٦١٦٤) من كليات المجتمع  
(٣٩٦٦٢) الثانوية العامة (٧٤٣٧).

٦ - مجموع ما عين من ٩١/١/١ - حتى  
١٩٩١/١٢/٣١ (٤١٨١).

هذه الأرقام أيها الزملاء الأفاضل، انني  
أردتها لدائرة الإحصاءات العامة إذا أراد أي  
زميل من الزملاء أن يطلع عليها.

أيها الأخوة بماذا تشير هذه الأرقام:

١ - فولادة عام واحد (١١٦٥٢٠) تعني  
والحمد لله، رعاية طبية وغذائية جيدة للام  
والجنين.

٢ - (١٠١٦٧٧٧) ثلث عدد سكان المملكة  
على مقاعد الدراسة وهذا يعني والحمد لله  
أعلى نسبة تعليم في الوطن العربي فما هو  
سبب البطالة إذن؟

أن سبب البطالة أيها الزملاء في نظري  
هي تجارة التعليم في كليات المجتمع، حيث  
تخرج انصافاً من المتعلمين وتخرج بالشارع أعداداً  
من الخريجين والخريجات لا قدرة للوطن على  
استيعابهم.

ونود جميعاً أن تزيد الطين بلة. بأن تزيد  
البطالة المقتعة لنقصم ظهر الوطن، ونفتح الباب  
على مصراعيه لمزيد من الديون... ومزيداً من  
الضرائب.

أيها الزملاء الأفاضل

من السهولة بمكان أن نطرح أفكاراً وأراء  
لمعالجة البطالة ولكن منفذ القرار سيوجد  
صعوبات وعراقيل جمة لتنفيذ ذلك القرار لأن

النظرية شيء... والحقيقة شيء آخر.

ولكنني أرى أيها الزملاء أن التعليمات  
التي أصدرها رئيس الوزراء للحكومة للعمل  
بها، لمختلف الوزارات والمؤسسات ولدة لا تزيد  
عن (ثلاثة) شهور للتخفيف من آثار البطالة  
حيث تقول تلك التعليمات:

أن القضية التي يجب معالجتها وحسمها  
عند التصدي لظاهرة البطالة هي التحديد  
الدقيق لمهام الجهاز الحكومي المسؤول عن نشاط  
التشغيل في المجتمع.

ومن هنا لا بد أولاً من تنظيم مهام وزارة  
العمل بحيث تشمل مسؤولياتها الإشراف المنظم  
والمبرمج والدقيق على شؤون التشغيل ولقد  
أعطيت مدة شهر لذلك.

وتقول التعليمات أيضاً:

فصندوق التنمية ليس مصدقاً مالياً  
تقليدياً، وإنما في الحقيقة هو مؤسسة تنموية لها  
بعد اجتماعي واقتصادي وأعطيت وزارة المالية  
والتخطيط والعمل مدة شهر كذلك.

وتقول التعليمات أيضاً:

انني أتطلع إلى وزارة التربية والتعليم  
والتعليم العالي والتخطيط والعمل لتقدم تصوراً  
مكافئاً حول الخطة الوطنية للتدريب المهني في  
هذا الإطار خلال (ثلاثة) أشهر من الآن.

أما القضية الخامسة من التعليمات والتي  
يحسن الالتفات إليها بتصل بالدور الذي يجب  
أن تقوم به فوراً بعض الوزارات والمؤسسات في  
وضع المشاريع الكثيفة الاستهلاك للعمالة

موضع التنفيذ... وعلى وجه الخصوص وزارة  
التخطيط والاشغال العامة والاسكان والمياه  
والري والمؤسسات الأخرى.

وأما دور وزارة الزراعة والصناعة  
والتجارة والتنمية الاجتماعية والشباب حول  
ضرورة تشجيع الشباب على العمل في مناطق  
سكنهم خاصة في الريف وذلك عن طريق  
تشجيعهم للقيام بمشاريع زراعية وصناعية  
وخدمية صغيرة.

هذه أيها الزملاء الأفاضل مجمل  
التعليمات التي صدرت إلى الوزارات  
والمؤسسات للتخفيف من آثار البطالة.

معالي الرئيس، الزملاء الأفاضل

كم تمنيت أن أرجأت هذه المناقشة للمدة  
الزمنية التي حددت فيها تنفيذ تلك التعليمات.

لنقول للحكومة التي منحناها الثقة، قال  
تعالى (وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله  
والمؤمنون) فسوف نرى ما مدى التزام  
الحكومة... وسيكون الباب مفتوحاً لمناقشة  
البطالة وعند ذلك نقول للحكومة يدك أولت  
وفاك نفع.

أيها الزملاء

أما موضوع خدمة العلم

إننا في العقد الأخير من القرن العشرين  
وجميعنا يؤمن بالتخصص في كل مجال من مجالات  
الحياة. ولكن التخصص في العمل العسكري  
هو أكثر حاجة لبلد مثل الأردن.

بدأ خدمة العلم في ١٩٧٦/١/١ حتى  
الآن وقد بلغ الاحتياطي من هذه الفترة

(٨٧٧٥٩) ممن قدموا خدمة العلم ومجموع ممن  
تقدم لخدمة العلم (٢٣٦٠٠٠) لذلك كله انني  
مع إعطاء مجلس الوزراء الحق بوقف العمل بهذا  
القانون لمدة يجددها أو يقرر تمديدتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام  
ورحمة الله وبركاته، السيد محمد المرعر.

السيد محمد المرعر: شكراً معالي  
الرئيس.

اعتقد أن متسبي خدمة العلم والاحتياط  
تعد أرقاماً سرية وأرجو أن لا تنشر هذه الأرقام،  
وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً، الدكتور  
ذيب مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: شكراً معالي  
الرئيس.

الأخوة الزملاء

في البداية أوجه الشكر للحكومة ممثلة  
بوزارة العمل من خلال تقديم بعض البيانات  
المدعمة بالأرقام، التي أمل أن تكون شاملة في  
كافة المجالات، انني أؤيد وأطالب ما جاء من  
تطورات تنوي الحكومة القيام بها وانني اعتقد أن  
اتخاذ هذه الخطوات يتطلب جرأة غير عادية حتى  
نستطيع أن نواجه الواقع الذي نشكو منه جميعاً.

انني أؤيد وبسرعة على انجاز قانون عمل  
جديد، بحيث يتضمن حداً أدنى للاجور مع  
ساعات عمل محددة، وينظم العلاقة بين العمال  
وأصحاب العمل.

أؤيد أيضاً مشروع التأمين الصحي للمشمولين بقانون الضمان الاجتماعي، وقانون تنظيم المهن، وأؤيد بقوة توسيع قاعدة التعليم المهني، وأعتقد أن الوقت لكي نقول:

يجب الحد من التعليم الأكاديمي، وأنني أطالب بإلغاء التعليم الأكاديمي في كليات الجامعة المتوسطة بالإضافة إلى بعض الكليات الموجودة في الجامعات الأردنية، وعلى سبيل المثال:

الصحافة والإعلام في جامعة اليرموك. أعتقد هذا القرار ليس من السهل تنفيذه، ولكن إذا أردنا أن نعالج مشكلة البطالة بشكل علمي، وحسب وجهة نظري يجب أن نعرف أن التعليم الأكاديمي هو من أكبر الأسباب التي تسبب البطالة والتي نحن ليس بحاجة إلى هذا المزيد من التعليم الأكاديمي وخاصة التعليم المتدني في كليات المجتمع.

صندوق التنمية والتشغيل حتى الآن اعترف شخصياً، أنني لا أعرف عنه شيئاً حتى هذه اللحظة، ولا كيف يدار؟ وما تم إنجازه في العام الماضي وفي هذا الجزء من هذا العام؟ نرجو من الحكومة أن تفعل هذا الصندوق وأن توجهه باتجاه الاستثمار وأن تكون أيضاً التعليمات واضحة ليس فقط في ذهن الحكومة والشواب، وإنما في ذهن الشعب أو الأفراد الذين، سيستفيد منه.

أنني استغرب واستهجن الدور الضئيل لوزارة الصناعة والتجارة في معالجتها لمشكلة البطالة، لا المس دوراً رئيساً لوزارة الصناعة

والتجارة في هذا الموضوع، وفي ضوء بعض المعطيات الموجودة أتوقع أن يأتي قانون تشجيع الاستثمار، ولكن أتساءل أيضاً حول دور وزارة الصناعة والتجارة في توجيه الاستثمار. وفي توجيهه أيضاً وإرشاد من يريد أن يستثمر في هذا البلد، وعلى خلفية أنه يوجد حالياً مدخرات في البنوك للأفراد، أعتقد الرقم حوالي (٥) مليار لا يجوز أن تترك هذه الأموال بدون استثمار أطلب من وزارة الصناعة والتجارة أن يكون لها دور في دراسة المشاريع في التوجيه نحو المشاريع في دراسة الجدوى الاقتصادية، فيه تسهيل الإجراءات على كل من يريد الاستثمار.

بخصوص التطوير الإداري وضمن ما جاء في وثيقة وزارة العمل الاحالات على التقاعد، أعتقد أن الاحالة على التقاعد للثلاث (٢٠) فما فوق والذكور (٣٠) فما فوق هو معقول، وأعتقد يجب تنفيذه.

أما بخصوص خدمة العلم:

لا يوجد عندي رأي متبلور حتى هذه اللحظة، لكن أميل إلى أن يكون هذه الخدمة للحد الأقصى لمدة (سنة) مع توجيه المكلفين نحو الخدمة المناسبة لاكتساب الخبرة في بعض المجالات المتاحة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الأستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس الشالبي: شكراً معالي الرئيس.

الأستاذ سعد حدادين كان قد تكلم باسمه واسم الكتلة الدستورية، والان الأستاذ

هشام الشراري يريد أن يتكلم نريد أن نعرف؟ معالي رئيس المجلس: اتفق التقيد لكن لا نستطيع أن نمنع أحد، تفضل استاذ هشام.

السيد هشام الشراري: شكراً استاذ فارس.

بسم الله الرحمن الرحيم  
شكراً معالي الرئيس  
الأخوة النواب المحترمون

عندما تناقش خدمة العلم يجب أن يصاغ برنامج خدمة العلم صياغة صحيحة فحتى نستفيد من شباب الوطن في القطاع الانتاجي فعلينا أن نستفيد من تجارب الدول الأخرى ما عملت به في هذا المضمار فمثلاً التجربة الكورية فكانت توظف هؤلاء الشباب في قطاعات كثيرة مثل الزراعة، والابنية، وفتح الطرقات، وإنشاء السدود وغيرها، فتحول هؤلاء الشباب إلى الشركات التي تقوم بهذه الاعمال وبرواتب تعادل رواتب العمال المهرة والوافدين وهذا يحقق:

- ١ - المساواة بين أبناء الوطن بأن يشارك الجميع في خدمة العلم بدون استثناء.
- ٢ - تدريب هؤلاء الشباب على العمل الانتاجي.
- ٣ - إحلالهم محل العمال الوافدين.
- ٤ - إيجاد فرص جديدة تخدم العمل والانتاج.
- ٥ - إبقاء فكرة التدريب العسكري لمدة من (٣-٦) شهور.
- ٦ - يتقاضى المكلف في خدمة العلم مبلغاً يعادل راتب العامل الوافد بدفع نصفه

للمكلف والقسم الآخر يعود للقيادة.

فموضوع خدمة العلم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلة البطالة ولا تحل لأن الأردن لا يزال يعاني من صعوبات اقتصادية انعكست آثارها السلبية على كافة مناح القطاع الصناعي المختلفة من صعوبات الاستثمار وازدياد أعداد عاطلين عن العمل.

أن التعمين في أجهزة الدولة ليس علاجاً ناجحاً لقضية البطالة لأن التوظيف الحكومي الزائد يمثل بطلاة مقنعة. فلنخفيف البطالة يجب على الدولة أن تجري دراسات لمعوقات الاستثمارية وأسباب إحجام أو تلوؤ المستثمرين من القدوم للعمل في الأردن وليس وضع العراقيل وزيادة الضرائب وفرض الرسوم وزيادة الرسوم الجمركية المختلفة، بل تشجيع الاستثمارات بإصدار القرارات المناسبة ووضع قاعدة مرنة كبقية دول العالم التي تمت لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال الأردنية لاستثمارها في الأردن وإقامة المشاريع الصناعية وخاصة في المحافظات النائية كمحافظة معان وجعل منطقة العقبة منطقة حرة مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتشجيع الاستثمار والمستثمرين وتذليل الصعوبات التي قد تعترض إقامة الصناعات المختلفة

والسؤال الذي يواجهه صانع القرار هو توفير المال اللازم للاستثمار في مشاريع جديدة، وهذا يتم بالتوجهات الرسمية الحالية لتشجيع القطاع الخاص للقيام بذلك وتقديم الحوافز اللازمة لدخوله في استثمارات جديدة.

أما بالنسبة للقطاع العام أو الموازنة العامة



للدولة المثقلة بالاعباء الكثيرة، فتوفير المال اللازم ليس بزيادة الاعباء الضريبية التي تثقل كاهل المواطن وإنما تدبير المال اللازم من مصادر أخرى ومن هذه المصادر المتوفرة محلياً مثلاً: بيع استثمارات الدولة في بعض القطاعات واستغلالها في مشاريع جديدة توفر الانتاج اللازم للاستهلاك المحلي والتصدير وخلق فرص عمل جديدة.

ولا ينفي على الدولة بأن الاستثمار في مشاريع الاسمدة المختلفة التي اوشكت الدراسات على الانتهاء منها حيث توفر فرص عمل وانتاج للتصدير.

أما دور القطاع الخاص فهذا ما يجب ان نركز عليه لتحفيز جميع قوى القطاع الخاص بالاستثمار في كافة القطاعات الانتاجية لان الدولة لن تكون قادرة على حل مشكلة البطالة بدون تضافر جهود جميع قوى الشعب وقطاعاته ولكن دور الدولة هو خلق المناخ الملائم لذلك. ومن المجالات المتاحة مثلاً خلق صناعات تجميعية في المناطق الحرة في المملكة وخاصة في منطقة العقبة تخدم المنطقة العربية المحيطة بنا، وامثلة على ذلك تجميع السيارات والمركبات وهناك بداية نرجو ان تكبر في مجال تجميع الباصات.

ولابد من الاشارة هنا بأنه يجب استقرار القوانين والانظمة والاجهزة الادارية التي تنظم الصناعات والخدمات والفعاليات الانتاجية ليتمكن من التخطيط المتوسط وطويل الاجل حتى تستقطب ثقة القطاع الخاص باستثمار امواله ولا سيما بأن الودائع المالية في البنوك

اصبحت (٣٩) ملياً وتحتل من يحركها لتوظيفها في المشروعات الانتاجية والذي يستدعي ان يوفر قانون تشجيع الاستثمار الحوافز والتسهيلات لجميع المبادرات الاستثمارية كبيرها وصغيرها سواء بسواء لتحريك الاقتصاد الاردني وانتاج ما تحتاجه السوق المحلية والسوق التصديرية ومكافحة البطالة لان المال لا يتحرك من مواقعه ذاتياً بل لابد من حوافز تدفعه الى المجالات الاستثمارية مينا ان من شأن ذلك دعم برنامج التصحيح الاقتصادي وزيادة واردات الخزينة.

وفي الختام اتفق على الدولة ان تقوم بتفويض الاراضي الاميرية الى المواطنين مقابل رسوم رمزية ليستطيع المواطن استغلالها والاعتماد عليها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ زياد ابو محفوف.

السيد زياد ابو محفوف: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سأحاول في هذا الكلمة الموجزة ابداء رأيي في معالجة البطالة التي اصبحت ملازمة لشعبنا العزيز منذ عدة سنوات وما زادها سوءاً تدفق مئات الالوف من العائدين لوطنهم الام لا عائلاتهم من وظائفهم من الكويت وبعض دول الخليج المجاورة. وقدم هؤلاء العائدين شكل عبئاً على الدولة من النواحي التعليمية والصحية والمعيشية واثقل كاهل الخزينة التي تشكو من العجز المالي اصلاً، وبدوري اقدم الاقتراحات

التالية اسهاماً في معالجة البطالة ومنها:

اولاً: التأكيد على تنفيذ تعليمات سيادة رئيس الوزراء في معالجة اثار البطالة واخراجها الى حيز الوجود.

ثانياً: زيادة تأهيل العمال في معاهد التأهيل المهني لتغطية الشواغر في الصناعات والحرف المختلفة.

ثالثاً: توعية ابنائنا العاطلين عن العمل واعدادهم معنوياً ونفسياً في وسائل الاعلام المختلفة لسد النقص في المشاريع الزراعية والصناعية وقطع الطريق على العمالة الاجنبية.

رابعاً: يجب الاستفادة من خبرات وامكانيات العائدين سواء كانت مادية او عملية او علمية للاسهام بها والاستفادة منها في المجالات المختلفة مما يعمل على زيادة التقنية والصانع وزيادة الانتاج المعد للتصدير لتوفير العملات الصعبة وعلى الوافدين اغتنام الفرصة التي يحددها لهم قانون تشجيع الاستثمار في مشاريع التنمية الزراعية والصناعية.

خامساً: ان توجه الحكومة مشكوراً في مكافحة ازمة البطالة وذلك بتوفير شواغر لما يزيد عن (ثمانية) الاف موظف وموظفة بالاضافة للجهود المشكورة من وزارة الاشغال بتشغيل ما تستطيع استيعابه في مشاريعها المختلفة ولا انسى وزارة العمل من شكري لما على ما تقوم به من توفير الفرص للعمال الاردنيين بالعمل والضغط على العمالة الاجنبية واجبارها على الخروج من الاردن لاحلال العمالة الوطنية محلها.

وفي مجال البطالة اتفق السداد والتوفيق

لجميع نوابا وحكومة على جهودهم في معالجة هذه المشكلة.

وأما بالنسبة لتوجه الحكومة في تجميد قانون خدمة العلم فاني اخالفها حيث ان الاردن بلد حشد ورباط ومنه سيكون الانطلاق الى تحرير الاقصى وما حوله من الاراضي الطاهرة المكتسبة من فلسطين وغيرها من البلاد العربية المجاورة قال صلى الله عليه وسلم بما معناه ولن تقوم الساعة حتى تقتلون اليهود اتم شرقى الاردن وهم غريبه حتى ينطق الحجر والشجر يا مسلم يا عبدالله خلفي يهودي تعال فاقتله). ولذلك اتوجه الى الحكومة الرشيدة بتصويب الاخطاء التي ادت الى تشويه الالتحاق بخدمة العلم من قبل الشباب المؤمن بتحرير البلاد والعباد من نير الاحتلال الصهيوني الظالم. وذلك بوقف الاعفاءات غير العادلة لبعض الشباب نتيجة للمحسوبيات.

وعدم تأخير الشباب عن الالتحاق في الخدمة في الوقت المحدد مما يثقل كاهل اسرهم ويضيع وقتهم هدراً هذا بالاضافة الى ان خدمة العلم تؤهل كل الشعب لحمل السلاح عند الشدائد.

واخيراً اقترح تعديل مدة خدمة العلم الى (نصف) المدة المحددة واختتم كلامي من قوله تعالى جل جلاله (وعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم واخرين من دونهم).

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

هاك من المأهول



معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الأستاذ داود قوجق.

السيد داود قوجق: بسم الله الرحمن الرحيم.

هذه الكلمة باسم نواب الحركة الإسلامية «الاخوان المسلمون».

عن خدمة العلم  
معالي الرئيس الاخوة النواب،

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد، فلا يخفى على احد ان الاردن يواجه تحديات كبيرة يهدد امته ووجوده ومستقبله، فالعدو اليهودي يعمل ليل نهار لاستكمال مشروعه التوسعي، وفي كل صباح يهبط على ارض فلسطين الاف الجنود اليهود المهاجرين من الدول الشرقية، وقد وعد «شامير» ناخبيه بان يحقق هدفين رئيسيين في قترته القادمة.

الاول: تكثيف الهجرة حتى يصل عدد اليهود في فلسطين الى (عشرة ملايين).

والثاني: عدم الانسحاب من ارض (اسرائيل) على حد زعمه.

وفي الوقت نفسه فان الدولة اليهودية لا تتوقف عن الحشد والاعداد والحصول على أحدث المعدات والأسلحة الهجومية وكل يهودي ذكر او انثى يعرف مكانه في الجيش النظامي، وكل فرد يعيش الحياة العسكرية بجميع ابعادها.

ومع ان الاردن هو اول الاطماع اليهودية

الا اننا لا نعيش هذه المعركة كما ينبغي ولا ندرك ابعادها ادراكا يتناسب مع الخطر الداهم. وبرأينا ان الاردن اصاب عين الحقيقة ووفى ببعض الواجب عندما فرض الخدمة الالزامية على ابنائه فاعد بذلك عشرات الافواج ليكونوا ردها للقوات المسلحة.

واليوم نتقدم الحكومة ببيانها حول خدمة العلم. وقد ابدت رغبتها في اللجوء الى الجيش المحترف الدائم الذي يختار عناصره والا يدخل فيه كل مكلف، وفي الوقت نفسه ابدت الحكومة رغبتها لتعليق العمل بقانون خدمة العلم.

وان نواب الحركة الإسلامية «الاخوان المسلمين» ليدركون المصاعب التي يواجهها الشباب من جراء هذا العمل الشاق الذي يأخذ من حياتهم سنتين في رحلة دقيقة من مراحل حياتهم، ويدركون ما يعاني منه الشباب من بعض الظروف التي تمر به ولكن نواب الحركة الإسلامية ينظرون الى الموضوع في سياق المأبى والاستراتيجي، ويؤكدون ان لا حياة لهذه الامة الا تحت ظلال السيوف، في الوقت الذي يترصد الطامعون من الاعداء بالبقية الباقية من ارضنا ومياها وثرواتنا، وغني عن القول تأكيد فرضية الجهاد لتحرير الارض والمقدسات، وصدق الله تعالى اذ يقول (يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القتال وهو كره لكم، وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم، وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون).

اننا نخشى ان يكون تعليق قانون خدمة العلم او الغاؤها استجابة لوصفة صندوق النقد الدولي بتخفيض حجم القوات المسلحة، واول

التخفيض يتناول مكلفي خدمة العلم.

والسؤال الذي يطرح هنا لماذا لا يستجيب اليهود لوصفات صندوق النقد الدولي، علما بان ديونهم اعظم، ولكننا لم نسمع باي طلب وجه اليهم لتخفيض اسلحتهم وجيوشهم.

ونخشى ايضا ان تكون هذه الرغبة استجابة لتوجه الحلول السلمية التي لا نرى فيها الا بؤر خطيرة للاسترخاء، الذي يطمع فيها الاعداء وتنزع الهية منا من صدورهم، كما اننا نخشى ان يكون هذا الاتجاه متفقاً مع قرارات (دكار) الانزامية التي نادى بالغاء الجهاد، ان نواب الحركة الإسلامية الاخوان المسلمين يرون ضرورة بقاء خدمة العلم، لما لها من اثار طيبة في اعداد الشعب وتمرس الشباب في العمل العسكري بما فيه من انضباط عسكري ونظام يومي واندماج في الحياة العسكرية، بينما نجد الاحتراف لا يحقق هذه الفوائد الا لفئة محدودة من ابناء الشعب، وتبقى الكثرة الكاثرة مترهلة مشغولة بدنياها بعيدة عن همومها الحقيقية، وكذلك فان الجيش الشعبي لا يحقق هذه الغايات لان الخدمة العسكرية فيه خدمة جزئية ولا يتمرس الجندي فيها في الحس العسكري والتربية العسكرية مع حرصنا على الجيش الشعبي وتقديرنا لدوره المهم.

معالي الرئيس  
الاخوة الزملاء

اننا مع اصرارنا على بقاء خدمة العلم نرى تخفيضها الى (سنة) واحدة يكون التدريب فيها مكثفا متعمقا، ثم يكون توزيع المكلفين على الوحدات المقاتلة لاستكمال تربيتهم

العسكرية وتكوين روحهم الانضباطية واذا اقتضت حاجة القوات المسلحة لاصحاب الحرف والاختصاصات فانها توجههم نحو العمل في اختصاصاتهم وحرفهم، ويمكن هؤلاء المكلفين ان يسهموا اسهاما كبيرا في مشاريع التنمية الزراعية والعمرائية وغيرها.

واننا نؤكد على توفير الحياة الكريمة لهؤلاء المكلفين في ظل الاداب الاسلامية التي ترغبهم في العمل والعطاء ولا تنفرهم من هذا الواجب المقدس ونؤكد ايضا على ايجاد الحوافز المادية والمعنوية ومن ذلك.

- ١ - احتساب مدة خدمة العلم في الخدمة المدنية الخاضعة للتقاعد.
- ٢ - اشراك المكلفين في الاستفادة من المؤسسة الاستهلاكية العسكرية.
- ٣ - رفع المخصصات بما يضمن الحد الادنى من ضرورات الحياة على ان لا يقل عن (اربعين) دينارا.
- ٤ - ايجاد الدورات التنشيطية بين الفينة والفينة لاجساد الصلة الدائمة بين المكلف وسلاحه.
- ٥ - الالتزام باعادة المكلف الى عمله السابق خلال شهر من تقديمه الطلب بتنفيذا لقانون خدمة العلم.
- ٦ - تفعيل دور اجهزة التدريب والتوجيه الديني والمعنوي في رعاية المكلف.

واخيرا فاننا نقدر ان خدمة العلم هي عبء على اقتصاد البلاد ولكننا نعتقد ان مردودها في الاعداد والتربية واطهار القوة اعظم بكثير من جميع الاعباء ويرجع عليها.

من هنا فالتنا نخطب الحكومة ونخطب شعبنا ونخطب ابناءنا الشباب من منطلق حرصنا على الشعب والوطن والمستقبل للأقاليم على هذا الواجب الاسلامي الوطني المقدس وعدم التفريط به.

قال تعالى:

(واعبدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم).

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، ترفع الجلسة لمدة ربع ساعة وبعد الصلاة نمود مباشرة.

(رفعت الجلسة للصلاة)

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب مكتمل ونستأنف الجلسة، الدكتور حسني الشيباب.

السيدكتور حسني الشيباب: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين لعل الحديث عن البطالة هو من قبيل التكرار ومع ذلك فيجب ان يقابل هذا التكرار، نعطيهم المقام الاول من اهتمامنا نواباً وحكومة وهيئات اهلية ومفكرين وسياسيين وذلك لما للبطالة من خطورة كبرى على نسيجنا الاجتماعي ووجدتنا الوطنية وديمقراطيتنا الشابة التي اخذ المتربسون بها في الداخل والخارج يرفعون الصوت في وجهها للتشكيك في جدواها

بشكل خبيث مظلل ولذلك من خلال الربط بينها وبين حالة المعاناة والفقر والحرمان التي تمثلها البطالة كأنما الديموقراطية هي المسؤولة عن البطالة وكأنما العودة عنها الى تقيضها بما يعنيه ذلك واخضاع القرار الوطني للقوى خارجة هو الكفيل بالرفاه والنجاة.

وهكذا يصبح التحدي الذي تواجهه ديموقراطيتنا هو قدرتها على ان تجمع بين حريتنا ورغيف خبزنا في ان واحد مما يقتضي ان يكون الهدف المركزي لحركتنا في هذه المرحلة اي القضاء على البطالة دون ان نضحي بحريتنا السياسية وكرامتنا الوطنية.

فالبطالة ليست قدراً محتوماً ومواجهتها وصولاً الى القضاء عليها امر ممكن في تقديري شريطة توفر الارادة السياسية القادرة وحدها على تسخير الامكانات الاقتصادية الاجتماعية والنفسية والاعلامية والتربوية والادارية والتشريعية كلها في نسق واحد يصب كله في هذا الهدف وسيكون تحقيق الهدف بالتعامل مع جانب بمعزل عن الجوانب الاخرى او بالتناقض معها كما هو الحال في بعض السياسات هذه الساعة.

ومع ذلك يقتضي الانصاف ان نقول ان برنامج العمل الذي تضمنه في هذا الخصوص بلاغ سيادة رئيس الوزراء رقم (٥ لسنة ١٩٩٢) وورقة وزارة العمل الموزعة علينا تشكل خطوة جادة على طريق عارية البطالة ان اخرجت التوجهات والاجراءات التي تتضمنها الى حيز التنفيذ.

ومع ذلك فان ورقة وزارة العمل على ما فيها من ايجابيات الا انها تعاني ليس فقط من عدم الدقة كما هو الحال في تقديرها لحجم البطالة (١٨٨٪) بل بالاضافة الى ذلك تراها عقلت ايضا في تشخيصها للمشكلة بعض الجوانب المتمثلة في خلل عميق للهيكلي الاقتصادية وليس فقط كما تقول الورقة في خلل بنية العمالة الناتجة كما تقول الورقة عن عدم توائم مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

اما الخلل وباعتقادي هذا هو بيت القصيد، اما الخلل في البنية الاقتصادية فهو خلل مزدوج خلل ناتج عن عدم التوازن القطاعي.

فقطاع الادارة الحكومية الذي يستوعب الجزء الاكبر من العمالة الذي يستوعب ما يزيد عن ٦٠٪ من العمالة اذا اخذنا بعين الاعتبار الشركات التعدنية وغيرها التي تمتلكها او تسهم فيها الحكومة. واذا اصفنا الى ذلك (٧٣٪) من العمالة الزراعية يتبين لنا مدى ضعف مساهمة القطاع الخاص في استيعاب العمالة. هذه المساهمة الضعيفة التي تتركز بشكل رئيسي في الخدمات الصناعية بشكل ثانوي لماذا اثير هذا؟ اثير هذا لكي اتسأل اما ان الاوان ان نسأل الحكومة عن حقيقة دور هذا القطاع الخاص في استيعاب البطالة وما هي جدوى الامتيازات والاستثناءات التي يتمتع بها على حساب خزينة الدولة التي تمولها جيوب المواطنين، اليس بالامكان اعادة النظر بهذه الامتيازات بحيث تقتصر بدقة على الاستثمار في مجالات كثيفة التشغيل؟ اليست هذه اسئلة لابد من طرحها

والاجابة عليها بوضوح ومصارحة وطنية شاملة يكون القطاع الخاص مسؤولاً وليس منتفعاً مضمون الربح على الدوام تحت اعتبارات قوانين تشجيع الاستثمار هي فترة طويلة تسمح باستخلاص النتائج والدروس وهناك مظهراً اخر من مظاهر عدم التوازن القطاعي يتمثل في ضعف مساهمة الزراعة باستيعاب العمالة والتي تبلغ (٧٣٪) والتي تنمو سالباً بشكل مطرد (١٨٨٪) في الفترة ما بين (٧٩ - ٩٠) كما تقول ورقة وزارة العمل الا يتطلب ذلك من وزارة الزراعة والاجهزة المعنية الاخرى استخلاص الدروس من هذه الظاهرة المخيفة في بلد زراعي الا توجد فعلاً مجالات للاستثمار والتحسين في هذا القطاع سواء الاستثمار على البنية التحتية الخاصة في الزراعيين او استغلال الاراضي الحكومية او الاراضي المملوكة للأفراد غير المستغلة نصف الاراضي الصالحة للزراعة في الاردن غير مستغلة خاصة وان هذا المجال ليس فقط كثيف التشغيل بل ويغنينا ربحاً عن الاستثمار في الاعتماد المتزايد على الاستيراد الغذائي.

اما مظهر الخلل الاخر وهذه مشكلة كبرى دون التصدي لها لا يمكن ان ننجح في التصدي للبطالة على ما اعتقد بالاضافة الى عدم التوازن القطاعي.

فهو عدم التوازن الاقليمي او الجغرافي في النشاط الاقتصادي حيث يتركز هذا النشاط لنواجه هذه المشكلة بهجرات في اقليم عمان الكبرى اي اقليم الوسط.

ان انعدام التوازن التنموي بين اقاليم

هكذا من الشيباب



المملكة ساهم في وجود البطالة النوعية وخاصة بين الاناث في الريف وذلك لان نشاط القطاع الخاص لم يجاوز حدود اقليم الوسط هذا من جهة.

ومن جهة ثانية ان الحكومة وعلى امتداد ما يزيد عن (٣٠) عاما لم تأخذ بالاعتبار التركيز على الزراعة والري في الشمال والجنوب للمحافظة على حالة التوازن السكاني من جهة ولخلق فرص عمل جديدة من جهة ثانية، سيما وان معظم المواطن في شمال المملكة وجنوبها هم في الاصل ممن يمتنون الزراعة وتربية الماشية وهناك في هذين الاقليمين.

ولهذا اقترح (١) تشكيل شركة قابضة تساهم فيها الحكومة بجزء في الاموال المخصصة لدعم السلع والخدمات.

والمقصود بذلك؟

ونحن حتى الان في الحقيقة لا نعلم حقيقة الدعم، هناك دعم مخصص لسلع وخدمات، يذهب لكل الناس على السواء انني ارى ايصال هذا الدعم فقط للشرائح الفقيرة، ورفع هذا الدعم عن الشرائح الغير المحتاجة ايصال هذا الدعم لا بد من إيجاد آلية بحيث يصل هذا الدعم فقط الى الفئات المتدنية الدخل او محدودة الدخل، اما الفئات الاخرى فلا بد من رفع الدعم عنها والمساهمة بهذا المال المتأتي عن رفع الدعم في تشكيل رأسمال الشركة القابضة بالاضافة الى مساهمة المؤسسات المالية، والشركات الوطنية الكبرى والبنوك واصحاب رؤوس الاموال المجلدة في البنوك المحلية والخارجية، تتولى هذه الشركات تحديد المشاريع

المتناسبة مع البيئة في الشمال والجنوب، وتوفير الحماية الاغلاقية الكاملة لمشاريع هذه الشركة القابضة مما يضمن خلق فرص العمل ويضمن التوازن السكاني والتنموي.

٢ - ضرورة تحديد الاجور بحد ادنى مقبول مما يساعد على احلال العمالة المحلية محل الوافدة.

٣ - أؤكد بقوة اقتراح ورقة وزارة العمل بضرورة ان يشمل الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي كافة العاملين في القطاع الخاص وخاصة الزراعة مما يساهم ايضا في احلال العمالة المحلية محل العمالة الوافدة.

٤ - ضرورة التنسيق التام بين الاجهزة المعنية اقصد وزارة العمل، لانه حتى الان فيه تناقض ما فيه تناسب او تنسيق بين خطط واره ومقترحات وزارة العمل ووزارة الداخلية والاجهزة الامنية المختصة المسؤولة عن ضبط سوق العمالة الوافدة طبقا للقوانين والانظمة المرعية.

وانني اؤكد ان المطلوب هنا هو قرار سياسي حازم ينهي التهرب من تطبيق القوانين والتحايل عليها ويضع حدا للتأثير وضغوطات اصحاب النفوذ المستفيدين من شروط العمالة الوافدة، هذه الشروط التي تضع العمالة المحلية بين مطرقة اصحاب العمل وسندانة العمالة الوافدة.

٥ - اخراج توجهات الحكومة الى حيز التنفيذ فيما يتعلق بتفصيل صندوق التنمية والتشغيل وزيادة رأسماله بما يسمح له

بايصال خدماته الى الفئات التي يستهدفها.

٦ - انتهاء الانقسام في سياسات الحكومة التعليمية من ناحية وسياساتها في محاربة البطالة بما ينهي التوسع العشوائي في التعليم وتوائم بين مخرجاته مع متطلبات سوق العمل وان لا يبقى هذا تنظير دون اجراءات تنفيذية.

٧ - اعادة ترتيب الاولويات في الانفاق الحكومي بحيث يتجه الى الاتفاق على الانتاج وكذلك يمكن الاشارة الى ضرورة الاتفاق لاستيعاب جزء من البطالة في مجال الصحة والتدريس والتعليم والتدريب بعد تصويب مساره.

٨ - ضرورة الحزم بل الحسم في موضوع اصلاح الاداري بما ينهي التسبب والشللية بالمحسوبة فلا تنمية ولا محاربة للبطالة دون جهاز اداري كفوء مؤسسي. واخيرا وهذا ليس اقتراح، لكنني اتساءل:

لماذا تسمي وزارة العمل ورقتها مقترحات؟ اليس هي الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار؟ لماذا لا تصبح بعض مقترحاتها وخاصة الاجابية منها سياسات واجراءات وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، الدكتور الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين وفضل الصلاة واتم التسليم على سيدنا محمد وعلى اله واصحابه اجمعين.

ويعد

معالي الرئيس

الزملاء المحترمين

لا شك بان مشكلة البطالة هي التحدي الاكبر الذي يواجه الحكومة - ككل -، ويدولي ان ما اورده الحكومة من اجراءات وبرامج وخطط وتوجهات مع احترامي له قد احسن في اعداد الانسان المنتج ولكنه لم يخرج عن النطاق التقليدي فيما يتصل بتأمين المال الكافي وتوجيه توجيهها امثل للاستثمار ولن يجدي هذا في تخفيف اخطار البطالة فضلا عن استئصالها، ولكنه على احسن الاحوال يؤدي الى عدم تفاقمها.

ولان لهذه المشكلة ابعادا اجتماعية ونفسية بل وسياسية خطيرة فضلا عن ابعاده الاقتصادية، فنبغي ان نتصدى لها الحكومة بأسلوب جديد يحدث نقلة نوعية رائدة جريئة وسريعة وبخاصة فيما يتعلق بتأمين الاموال اللازمة والتي سأركز عليها في كلمتي لانها تشكل ركن من ركنه الاساسي الحل الناجع.

معالي الرئيس: الزملاء المحترمين

من الملاحظ فيما اورده الحكومة تهميش

دور وزارة الزراعة كجهة مسؤولة عن تنفيذ الحل حيث لم يرد ذكرها الا مرة واحدة على استحياء بل حتى محشورة في هذه المرة مع وزارة التخطيط ومؤسسات الاقراض تحت بند الحل المقترح للجد من ظاهرة البحث عن عمل باجر والتي سببها فقط الهجرة العائدة.

كما يلاحظ ايضا اغفال دور المنظمة التعاونية بتاتا مع ان لها دوراً فاعلاً في الاشراف على الجمعيات التعاونية زراعية او متعددة الأغراض او متنوعة.

معالي الرئيس... الزملاء المحترمين

ان تقديرات الحكومة لحجج البطالة عام (١٩١١) بلغت (١٢٦ و ٦٥٩) بساحت عن عمل، فاذا افترضنا ان حجمها قد وصل هذا العام الى (١٥٠) ألفاً، وافترضنا ان معدل تأمين فرصة العمل يحتاج الى توفير (١٠٠) دينار، فهذا يعني اننا بحاجة الى مبلغ (١٥٠) مليوناً لمعالجتها بالكامل، وفي اعتقادي ان هذا المبلغ ليس بالسير ولا المتعذر اذا علمنا ان الخزينة دفعت في قضية بنك البتراء ضعف هذا المبلغ واعتبرته الحكومة انذاك من الاجراءات الاقتصادية.

معالي الرئيس... الزملاء المحترمين

واتناول هنا ذكر بعض الخطوات النوعية لتوفير اكثر من هذا المبلغ المطلوب لامتناع البطالة، وذلك فيها اذا وجدت القناعة والحماس والعمل المتواصل لدى الجهة التنفيذية واهمها فيما يبدو لي ما يلي:

اولاً: استحداث وزارة للزكاة توازي وزارة المالية وسن قانون فريضة الزكاة على المسلمين، واتبع صندوق الزكاة والمعونة الوطنية لهذه الوزارة مع تطويرهما وفق احكام الشريعة الاسلامية واعتبار جهازها من العاملين عليها الوارد ذكرهم في الآية الكريمة (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها).

وليبيان اهمية هذه الخطوة اقول لو افترضنا ان قيمة النقود والذهب والسيالتي الموجودة في البنك المركزي كودائع وفي البنوك التجارية تبلغ اربعة مليارات دينار اردني فهذا يعني ان حصيلة الزكاة منها (مائة مليون) دينار فكيف اذا انضم

اليها زكاة المدخرات في الخارج وزكاة القروض التجارية التي تؤخذ بنسبة (٢٥٪) وزكاة المستغلات الزراعية والصناعية ووسائل النقل والتي تؤخذ بنسبة تتفاوت ما بين ٥ - ١٠٪) وزكاة الركاز والمعادن بنسبة (٢٠٪) وزكاة السوائيم بنسبة عددية معلومة ولا يخفى بان رعاية الفقراء والمساكين ليس بالضرورة ان يعطوا اعياناً استهلاكية اذ التطبيق المعاصر فضلاً عن كونه فريضة فهو ضرورة وطنية وإنسانية من جهة توجيه المال للانتاج والاستثمار لا للكنز. وليحقق معنى النهاء وهو اشهر معاني الزكاة، ومن جهة تحقيق الاصلاح الاداري والمالي حيث معناها الاشهر الثاني: الطهارة فتطهر المال كسباً وانفاقاً اي يحصر فيها يفيد.

ثانياً: الاسراع في استكمال خطوات اخراج قانوني لجريمة الاقتصادية والكسب غير المشروع الى حيز التنفيذ وقد قام مجلسكم الكريم بانجازها قبل مدة طويلة وعليه يجب على الحكومة ان تتخذ بكل اجتهادها وبخاصة الامنية في الكشف عن المجرمين المتواطئين معهم في الاعتداء على المال العام وبهذا نستطيع ان نوفر حصيلة كبيرة من هذا المال، الذي يعد للاستثمار.

ثالثاً: وضع تشريع حازم حاسم دائماً لقانوني الاستثمار والمصارف المالية من اجل اعادة الاموال المهيرة الى الخارج واعطائهم فترة زمنية مناسبة لتسوية اوضاعهم واعادتها للداخل بغية الاستثمار، وهذا ما تقتضيه حق مصلحة اصحاب الاموال انفسهم حيث نلاحظ تحكم سياسات تلك الدول الاجنبية بهذه المبالغ

وجوهرها احياناً وتحميدها لها احياناً اخرى.

فضلاً عن ان حق الحكومة وهي صاحبة الولاية على توجيه تصرفات الاشخاص الطبيعيين او المعنويين نحو خدمة الصالح العام وهذا ايضا لا شأن له في تدخل الحكومة في الحرية الشخصية عند الذين يزعمون اننا نتبع نظام آلي وينبغي ايضا اخضاع هذه الاموال في الفترة الانتقالية التي توجد بالخارج الى ضريبة الدخل التصاعدية يمكن ان المواطن اردني وان المال من حيث المنشأ اردني.

رابعاً: تحويل اسلوب عمل البنوك التجارية من تنمية المال بالمال اي عن طريق الاقتراض الربوي الى اسلوب تنمية المال عن طريق الجهد والعمل، واعتماد مبدأ المشاركة الذي يبحث فيه عن الامانة والكفاءة ويستقطب المستثمرين وتوضيح ذلك اقول المضاربة مثلاً وتوظيف الطاقات والكفاءات والضرائب من لا يملك المال لكي يكون منتجاً.

والبيع التجاري في المشاركة المتناقصة التي تنتهي بالتملك للاعيان والايجار التشغيلي في تملك منافع الاعيان مقابل بدل مالي، والمصانعة في المشاريع الصناعية وبخاصة الصناعات التجميعية والتحلية والمراوحة في البيع الذي يؤجل فيه الثمن على اقساط، والمزارعة في استغلال الاراضي بالمزارعة بانواعها المختلفة والاشتراك في الغلة والمساواة في رعاية الشجر والاشتراك في الغلة.

ان هذا الاسلوب الذي ذكرت امثلة توضيحية له يتوزع على عناصر الانتاج وتوظف

فيه كل الكفاءات وقد اخذ البنك الاسلامي باضيق ابواب هذا الاسلوب ومع ذلك حقق ارباحاً ممتازة فكيف اذا اتبعت بنوكنا التجارية هذا الاسلوب في كل ابوابه.

خامساً: ايجاد الوفرة والمدخرات عن طريق منع التداول والاتجار بالمواد المحرمة، فهذا سيوفر (عشرات) الملايين لتندفع بدورها الى خزانة الاستثمار.

معالي الرئيس - الزملاء المحترمين

لقد حبانا الله تعالى في الاردن الغالي بمساحات شاسعة ذات تضاريس وخصائص متنوعة ومنتزعة حيث الغور بحيث تستوعب معظم ما نحتاجه من غذاء وكساء ان لم يكن كلها، فالغور مثلاً يصلح لزراعة الرز وقصب السكر والشمندر ولقد كان للمماليك مصنعان في الاردن ما ينتجه هذا الغور النعمة الكبرى والمناطق الشرقية مثلاً اذا احسنا استغلال المياه الجارية بالسدود والجوفية بالاخراج لتحقق لنا فائض كبير في الثروة النباتية والحيوانية ونعد انفسنا للتصدير من هنا تغدو خطوة سن قانون احياء الارض الموات في الاراضي الاميرية، وتغليك الارض لمن يستغلها عن لا يملك واعطاء الاولوية للجمعيات التعاونية الزراعية ضرورة ملحة.

ان هذا التوجه المنتج الفعال نحو الارض لن يكلفنا اكثر من خمسين مليوناً على ابعد تقدير ولكنه سيمتص النسبة الكبرى من البطالة فضلاً عما يساهم به في تحسين ميزان المدفوعات وتوفير العملة الصعبة.



معالي الرئيس . . الزملاء المحترمين

ان الحكومة مؤسسة اسرة كبرى يقع على عاتقها تأمين العمل للباحث عنه، والا فليها ان تخصص له على الاقل الحد الأدنى الذي يكفي للضرورات والحاجيات، واخيراً فان هذه الافكار التي ذكرتها لا تكفي لامتناع البطالة كلياً فحسب بل ستكون خطوة عملية رائدة للتخلص من اعباء الديونية الخارجية والداخلية في فترة ليست الطويلة، والتخلص كذلك من شروط واملاءات الصناديق والنوادي الدولية للاقراض والجدولة وتقضي على ظاهرة العجز في الموازنة الاعتماد على المساعدات وتحد من ظاهرة التضخم ورفع الاسعار الى غير ذلك من هذه الزايا.

وفقنا الله تعالى لخدمة بلدنا العزيز وامتنا الماجدة، واعاننا على تحقيق الامال والتخلص من الالام انه سميع قريب مجيب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الدكتور علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين، وبعد

معالي الرئيس

الزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بشاركتي في افكاري هذه معالي الاخ

النائب ابراهيم الغبايشة بداية اشير الى ما قامت به اجهزة الاعلام، من التعتيم المتعمد وهذا امر طبيعي وليس بجديد، فقد الفناه وتعودناه لانها تساهم بطريقة ما في تعميق عمل هذا المجلس والتعتيم عليه، واذكر هنا بحديث النبي الكريم صلى الله عليه وسلم.

(اللهم اني اعوذ بك من جوار السوء في دار المقامة، الذي ان رأى سوءا نشره وان رأى خيراً ستره).

فهذا واقع الاعلام مع هذا المجلس يكبر سوءه ويصغر خيره، ولا بد ان اسجل هذا العتب، لاننا نرى ايضا الاعلام مجالي، فينشر للبعض دون البعض، يوسع للبعض في الحديث، ويختصر اختصاراً غللاً يؤدي الى عكس المراد، وهذا من شأنه ان يشوه صورة هذا المجلس، هذه مقدمة انطلق من خلالها الى موضوع خدمة العلم بداية، هذا الموضوع الذي ارى انه بحاجة ماسة الى دراسة متعمقة، لاننا لا نريد ان نمر عليه مرور الكرام، فلا بد ان ندرسه اسباباً وكلفة ونتائج، ان مبررات قانون خدمة العلم واعتقد انها الاسباب الموجبة التي تقدمت بها حكومة سابقة لسن هذا القانون ما تزال قائمة بحاملها، فما دامت الاسباب الموجبة قائمة، فهذا يعني اننا لا ينبغي ان نناقش القانون من حيث مدته ولا من حيث فلسفته المالية، انما يجب ان نناقش الموضوع في الجوانب السلبية التي نشأت من خلال التطبيق العملي لهذا القانون.

واعتقد انه هناك نتائج سلبية برزت من خلال هذا القانون وتطبيقات العملية خارجه عن اطاره التشريعي، وراجعة في معظمها الى

اسلوب في التطبيق، باعتقادي ان قانون خدمة العلم ماجاه وليد صدفة انما جاء نتيجة لاسباب قوية مؤثرة ويساعدني في تحديد هذه الاسباب انني ممن عايش ومن موقع القرب والمعاشية والمعاناة، موضوع الخدمة الالزامية عندما فرض حيث كنت عاملاً في القوات المسلحة الاردنية.

هناك عاملان رئيسيان:

العامل الاول: هو ضعف اقبال الناس والشباب على القوات المسلحة في بداية الطفرة الاقتصادية التي عاشها الاردن في السبعينات حيث استوعب قطاع العمالة عديدين، ولا اذيع سرا ان قلت: ان تأثير العام الاقتصادي المتعش في سوق الاردن في السبعينات افرى كثيراً من المحترمين في القوات المسلحة ومن لهم خدمة طويلة، وعلى ابواب التقاعد ان يضحوا بكل هذه المزاي في سبيل ان يلحق فرصة عمل في هذا السوق الذي كان مجزياً ومجدياً، ولا شك ان امن الوطن امر ضروري، ولا يمكن ان نفرط بالقوات المسلحة، لان هذا البلد مستهدف ومن اكثر من جهة، كان لا بد من فرض خدمة العلم لسد النقص في غطاء القوة البشرية ولا اخفي ان غطاء القوة البشرية في تلك الفترة وصل الى حد خطر جداً، فان بعض التشكيلات العسكرية كانت لا تجد (٥٠٪) من غطاء قوتها البشرية، فكان لا بد من الالزام، (لان الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن) الان ظهر ظاهرة جديدة وهو اقبال الشباب على الخدمة العسكرية، بمعنى ان غطاء القوة البشرية يمكن توفيره الان من خلال الاحتراف، وهذا امر يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار، عند دراستنا لقانون خدمة العلم، فلو

محضر الجلسة الخامسة والعشرين من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١١/٣/١٩٩٢م ٢٥

فرضنا ان امرا ما قد جرى على ساحتنا الاردنية في المجال الاقتصادي، بحيث عادة طفرة السبعينات بتريب ما من طرف ما لا اعنيه ما، فسنعود ثانية الى نفس القضية ونحتاج عندئذ الى الزامية الخدمة العسكرية لتبقي على امن هذا الوطن وام المواطنين، من سوء الحظ او حسن الحظ اننا نبحت هذا الموضوع في ظرف قد يشكل عائقاً من عوائق البحث، وهو اننا نعيش اجواء ما يسمى (بالمؤتمر السلمي) او الذي نسميه (مؤتمر الاستسلام)، لاننا نسلم جميعاً ان من شروط مثل هذه المؤتمرات اذا خضت خطواتها كاملة او قطعت اشواطاً بعيدة، لا بد وان يكون القرار الاول هو ذلك المتعلق (بالمؤسسة العسكرية) ونعلم ذلك تمام العلم في (اتفاقيات كامب ديفيد) وما شرط على (مصر) من تسريح قواتها المسلحة لتبقى في حجم غير مؤثر على العدو الاسرائيلي، وهذا ايضا شرط روعي في املاءات مجلس الامن لشروطه على العراق.

اذن هناك توجه استعماري لتحجيم القوات المسلحة في الوطن العربي، لتبقى فقط جيوش استعراض ومناسبات وطنية، هذا الامر اذا اخذناه بعين الاعتبار سيجعل ذلك ثقل علينا عندما نناقش هذه القضية، فان خدمة العلم تعني بالاضافة الى ما ذكرنا تدريب وتهيئة الاجيال من منظور عسكري حديث ليكونوا المعون في السوق المناسب، حيث تقتضي مصلحة الوطن الدفاع او التحرير، وهذا ايضا عامل مهم يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار، ولعل اخوتنا فيما طرحوه سابقاً قد اخذوا جانباً وتركوا جانباً، وانا اريد ان تقدم اقتراحاتنا واراها وفق

منظور شمولي ودراسة للموضوع من جميع جوانبه، باعتبار ما ذكرناه وهو ان هناك حاجة لغطاء قوة بشرية في القوات المسلحة، قد نجد لها الان في غير خدمة العلم، لكن لا يمنع ان تأتي فرصة ثانية نضطرنا للعودة اليه.

العامل الثاني:

تدريب المواطنين وتهيئة الاجيال للمعركة وهي حتمية مهما بذلنا وبذل العالم من حولنا في استبعادها، فان ذلك امر لن يكون، لاننا امام حقائق دينية وعندنا النصوص القطعية على حتمية المعركة بيننا وبين بني اسرائيل وان عدونا يدرك ذلك اكثر من كثير من امتنا.

لقد قال (بن غوريون) وعلى ضوء حتمياته الدينية التي يقرأ ويعلمها لاجياله.

(اني اضمن بقاء لليهود في فلسطين من خلال الجيل الذي انا امثله (هويوني) واستطيع ان اضمن ايضا وجود لابنه اموس، ولكنني لا استطيع ضمان وجود ابن اموس).

على اكثر تقدير يؤملون البقاء لجيلين، ولكنهم لا يؤملون فيها زاد على ذلك، فهذا يعني انهم يتعاملون مع هذه الحقائق ومن منظور ايضا توسعهم الاستراتيجي من خلال مقولتهم (باسرائيل الكبرى) التي يترأى لنا انها مستحيلة التطبيق ولكن من مجريات امتنا مؤخرًا، ارى ان الامر قريب وليس ببعيد، لان امتنا الان تخدم اليهود اكثر من خدمة اليهود لقضية اليهود.

ولذلك ارى حلم بني اسرائيل قريب المنال فيها يأملون، اذا لم تكن على جانب كبير من الوعي، بحيث نعد الامة اعدادا عسكريا تاما

سليما ولو على حساب البطون، ولو على حساب الجيوب، لاننا نتعامل مع هذه الحقائق التي ان كذب بها البعض، فما اراهم الا كؤلك الذين قالوا للحبيب المصطفى يوم وقف على الخندق وقال:

ستفتح عليكم فارس والروم واليمن

قال قائل هؤلاء من ذاك الانسان: عجب امر محمد هذا، يعدنا بقصور فارس والروم واليمن واحدنا لا يجرأ ان يقضي حاجته خارج بيته.

اما من جهة الكلفة المالية فانا ادرك المعاناة التي يعيشها هذا البلد، وبحسبة بسيطة وموثقة ايضا، نجد ان المكلف في خلال خدمة العلم، يكلف على القوات المسلحة بمعدل (مئتي) دينار شهريا، من طعام وشراب ولباس وذخيرة تدريب واسلحة وجهد مدرين، يكلف ذلك (مئتي) دينار تقريبا، اذا قدرنا ان دفعات مقياس ما سبق في السنة تبلغ (ستين) الف مكلف يتدربون، فهذا يعني اننا امام رقم (١٢) مليون دينار شهريا، اي ما يعادل (١٤٤) مليون دينار سنويا، هذا ما يكلفه عامل التدريب ووجود هذا الجندي المكلف في القوات المسلحة.

اي قائد عسكري لا يهجم الكم، بمقدار ما يهجم النوع وهذا صحيح، فان الاحتراف لا يتم في (عامين)، خاصة واننا امام تطور في الاسلحة لم يعد يناسبه لا الاعداد ولا الثانوي، بل يحتاج الى مستوى جامعي لاستيعاب الاسلحة المتطورة، واتقان هذا السلاح والوثوق به ايضا مع مواكبة تطور العلم الذي لا يتوقف،

عند حد، هذا يقتضي ايضا كلفة مالية باهظة، فلوقبل للقائد العسكري انا اعطيك (١٤٤) مليون، تجند فيهم (٦٠) الف مكلف، والا تجند فيهم (١٠) الف جندي نظامي، يقول لك:

انا بحاجة الى (١٠) الاف جندي نظامي خبير لي من (٦٠٠) الف مكلف، مش (٦٠) الف، هذا منطلق صحيح، ولكننا ايضا اذا سلمنا بهذه المقولة وهي صحيحة لا بد وان نسلم بها، لا يبرر مثل هذا التوجه، لاننا نبقى امام قطيع من المجتمع لا يعرف البندقية ولا يعرف السلاح.

واما ما يقال من ان الجيش الشعبي سيقوم بسد هذه الفجوة وهذا الفراغ، فانا ايضا اشكك كما ذكر من سبقي بقدره الجيش الشعبي على مثل هذا الامر.

لذلك ان كان لا بد من تجميع خدمة العلم، فالامر متوقف على وضع برنامج تدريبي اقل كلفة لتدريب المواطنين جميعا ليكونوا مؤهلين للخدمة الاحتياطية اذا ما دعي داعي، وذلك من خلال برنامج يواكب الطالب في مرحلة الثانوية والجامعية مع التركيز على الدورات الصيفية لتكون دورات عسكرية تدريبية تخصصية، ثم بعد ذلك عندئذ يمكن ان يقال له انت جندي احتياطي، على ان توفر الكوادر القيادية من خلال المحترفين لشغل هذه التجهيزات العسكرية الفردية.

اذن عدم الغاء قانون خدمة العلم او عدم تجميعه، لا يعني اننا بهذا وطنيون، كما ان الغاءه لا يعني اننا نسهل الامور للعدو، بل اننا نريد ان

ننظر الى الامر من جميع جوانبه، لاشك ان الكلفة المالية مأخوذة بعين الاعتبار بل هي الاساس في نظرنا الان، لاننا نسمي من ازمة اقتصادية كبيرة، اذا يجب ان نوجد برنامجا تدريبيا اقل كلفة، اما ان نتنازل عن مبدأ تدريب الشعب، فهذا امر لا ينبغي ان نتوجه اليه اوان تقبل الحديث فيه، لاننا امة مستهدفة اما قريبا واما بعيدا، اما عاجلا واما اجلا، ان لم يكن من اسرائيل فقد يكون من طرف بعيد او قريب، المهم ان يكون هذا البلد اهله مدربون تدريباً يتناسب وطبيعة المهمة التي يقوم بها هذا الوطن وهذا الشعب.

اما بالنسبة لصندوق التنمية والتشغيل، وبالنسبة للصناديق الاخرى التي جاءت على هامش ازمة البطالة كحل لهذه الازمة، وباعتقادي انها ما تولدت مثل هذه الاراء وهذه الافكار الا بدافع معالجة ازمة البطالة، فلا بد ان نقف ايضا مليا عند هذه الظاهرة، وارجو ان لا يكون كلام المجلس الكريم مجرد كلام يقال ثم يذهب ادراج الريح، ارجو بعد هذه المناقشات ان يترجم توجه المجلس المتفق عليه والمجمع عليه من خلال التصويت، الى ان يصبح قراراً لهذا المجلس يلزم الحكومة باتتجاهه وفق ما قرأناه مما قالوه، وفق ما سمعناه مما قلناه، على ضوء هذا الامر ارى ان تدرس كل هذه اوراق العمل، ثم عندئذ يصاغ قرارات معينة لمعالجة ازمة البطالة وعندئذ تصدر من هذا المجلس للحكومة، وفي حال عدم التزامها، لا بد من بحث الثقة بها، لاننا لا نريد ان يكون كلام النواب كلاما يذهب ادراج الريح، لان هذا



اخر ما سيقال عنا، وهذا اقصى ما يمكن ان نناله من انساننا ومواطننا في هذا البلد يجب ان تكون هناك دراسات موضوعية لهذه الازمة، وان تترجم الى قرارات عملية بالتنسيق مع المجلس من قبل الحكومة، حتى نكون جميعاً متبنيين لهذا البرنامج وإدارات تنفيذ وتطبيق هذا البرنامج التصحيحي لواقعنا وازمتنا التي نعاني.

ونحن شركاء ولنا شركاء، نحن نتعاون ولنا نسب بعضنا او نشتم، نحن في هذا الموقع وكما قال جلالة الملك في خطابه الاول بهذا المجلس:

(انكم لستم اضداداً ولا امداداً، انما انتم شركاء في العمل لخدمة هذا البلد ويجب ان لا تلقى كلمات النواب على هامش الرف او على هامش الحياة، بل ينبغي ان ينظر اليها نظرة علمية موضوعية مدروسة).

وانا ادعو المجلس حفاظاً على هيئته الى ان يلخص هذه المقترحات في جدول كامل، ثم يتم مناقشة هذا في المجلس بجلسة معينة، حتى نخلص الى قرارات نصدرها لالزام الحكومة بالتقيد بها كبرنامج لنواب الامة ممثلي الشعب، هذه الازمة لها كثير من الاسباب ولا اريد ان القي الاسباب على الموارد المالية وقتلتها، لانني ارى كثرة المال اسرع في الحل، ولكنه علاج موقوت تماماً كذاك العلاج الذي يصرفه الطبيب اللي ماشي حاله يصرفها وهي الدواء الذي يسمى (الكورتوزون)، هذا العلاج السحري الذي يجعل المريض يشفى خلال الثواني ودقائق معدودة، لكنه لا يعالج المرض، لان المرض موجود وبناقي ومتفعل، الا انه افقده الاحساس

به، ونحن لا نريد ان نصف علاجات موقوته، من الناحية المالية هي علاج سريع وارجح ما يكون لصاحب القرار وصانع القرار لكن يجب قضيتنا على اعتبار اننا لا نملك الا الموارد المحدودة وهذا يقتضي ان نضع خططاً تفصيلية لهذه الظاهرة وهذه القضية حتى نعالجها بشكل عميق، فان جاء المال فيها ونعمة والا فنحن قد حسينا حساب كل شيء. موضوع البطالة ارجعه اولاً الى المؤسسة التعليمية، المؤسسة التي ربت الاجيال على ان يكونوا موظفين، لا ان يكونوا عاملين منتجين، لذلك المؤسسة التعليمية عندنا تخرج لنا طواير ينتظرون الموظف حتى يموت، ليحلوا محله، او ينتظرون مؤسسة تنشيء وتقام ليكون فيها كاتباً او موظفاً، ولا اخفي على اخوتي ايضاً، انكم لو درستهم ما يقدمه انساننا من طلبات في التوظيف لوجدت العجب العجيب، انا من خلال نظام المكلفين هذا لقد تقدم عدد لا اقول انه قليل، بل كثير جداً يتقدمون الى قاداتهم ليعينوا كمعاملين، لانه اكثر اجازات من غيره، ولانه الساعة (الثانية) بيروح بيننا لو كان مسلحاً يحمل بندقية ويسهر الليالي فهذا امر صعب، ما جتسير ومعه البكالوريوس يقبل ان يكون مراسل يقدم الشاي، حتى لا يكون عنصراً فاعلاً منتجاً في هذا الوطن، الى من يعود هذه الاخلاقية؟

الى المؤسسة التعليمية التي اساءت الى انساننا فخرجتنا خداماً، ولم تخرجنا اصحاب عمل وسادة.

ثم هناك ايضاً في الفلسفة التعليمية التي تختار العمل المهني ارضي الانواع فالشباب

صندوق التنمية والتشغيل لايحيا المشاريع الزراعية في صحرائنا، واخذ الشباب اليها هناك، بعد ان توفر لهم الماء والارض والادوات الزراعية، لماذا؟

صندوق التنمية والتشغيل ماذا قدم لهذا الوطن، وقد مضى عليه (عامين ونيف) او يزيد، ماذا قدم من قروض؟

انه رصد فيه (٧٥) مليون دولار، لم يقدم نشاطاً حتى هذه الساعة الا في حدود (ملايين) دون (العشرة) قطعاً.

لماذا؟ هذه الاموال تجمد لماذا؟ ونحن نشكو البطالة، والعمل يستدعي منا ان نكون من خلال هذه الاموال اكثر انتاجية وعملاً لذلك صندوق التنمية والتشغيل، صندوق المعونة الوطنية الذي نعطيه قليلاً وقليلاً جداً، صندوق المعونة الوطنية على ضوء شريحة الفقر في مجتمعنا يجب ان يكون رصيده (بمشرات) الملايين لا (بسته) ملايين او (ثمانية) ملايين، (عشرات) الملايين، وانا لا اشجع ان ندفع اموالاً، بل يجب ان تقدم مشاريع لتشغيل العاملين والعاطلين، اللهم الا من لا يستطيع العمل لعله ومريض، فذلك الذي نعطيه معونة نقدية شهرية.

التوظيف واولويات التوظيف:

هناك عوائل متخمة بالموظفين وهناك عوائل معدمة لا تجد موظف واحد يعمل عائلة باكملها.

وما زلنا في ديوان الخدمة المدنية نسير على قاعدة اولوية التخرج واقدمية التقويم في

والسلاط، ارى ارداً الانسواء، علماً بان الصناعات في العالم ما تقدمت الا من خلال العباقة والاذكاء لذلك نحن نسير السير خاطئاً غير الصحيح عندما نقدم ارداً الانواع من شبابنا وابنائنا المستويات المتدنية عقلياً وفيها واستيعاباً تقدمها لتكون في المصانع او تقدمها المؤسسة التدريب المهني، بينما نختار الاذكاء ليكونوا في مراتب اخرى واعمال اخرى.

المؤسسة التعليمية التي لم تلجأ الى ان تخرج لنا اجيالاً تحب العمل، وتفتخر به وتعتر، لم تخرج لنا هذه الاجيال، ولذلك نجد شباباً عاطلين عن العمل والله ما هي الا بطالة كاذبة، لان من يراجعني اقول له انا استطيت ان اوفر لك عملاً في المزارع في الاغوار، عامل في اليوم تأخذ (خمس) دينارين يومياً (١٥٠) دينار، يقول لك، بعد الشهادة الجامعية ارجع اصبر انكش بالطورية! نعم بالطورية، عيب، ليس عيب.

نعم هكذا نحن انساننا انفسنا بهذه الطريقة.

نحن بلد لا نتجه الى القطاع الصناعي ولا الى القطاع الزراعي، يتجه الى القطاع الصناعي فقط، اصحاب رؤوس الاموال بقصد الاستثمار وتكثير اموالهم، واذا قال بعضهم انه بذلك يخدم الوطن والمواطنين، وباعتقادي خدمة ثانوية، لان الخدمة الاولى خدمة لنفسه.

القطاع الزراعي في الواقع هو القطاع المهم، وهو الذي يستوعب كثيراً من البطالة، ثم هناك ما اشار اليه بعض المتحدثين من ان هناك اراض اميرية، فلماذا لا توجه اموال

كلنا من الأشعل

الطلب، الى متى هذا يبقى؟ نحن نعالج ظاهر خطيرة من اخطر المظاهر، فما معنى ان تكون عائلة مكونة من (سنة) كلهم موظفون، فانما نجد عائلة اخرى اكبرها منا خرج هذا العام لا يجد عملاً، بحجة ان ابن فلان اقدم في التخرج من ابن علان، يجب ان يعاد النظر بقضية اولويات التوظيف، بحيث نعطي المعيل اولوية على غيره، ونعطي المعيل حتى لو كانت اثنى ايضا، واتبى هذا الرأي، وقد يكون غريباً وعجيباً وقد يتتقد، ان لا توظف النساء قبل الشباب، لاننا نريد ان نقيم عوائل، لان الشاب اذا توظف فتح بيتاً وتزوج فتاة وافق عليها، اما الفتاة فماذا تفعل في مالها الا مكياجاً.

العمالة الواقعة ايضا يجب ان يبت في امرها بأسرع ما يمكن، ويجب ان يكون هناك اعمال زراعية للموظف والمواطن، يجبرون على العمل الزراعي لاننا امام واقع، كما الزمه بخدمة العلم، الزمه ايضا بخدمة الزراعة وان يعمل في الزراعة.

ثم ايضا يجب ان نبادر بالزامية الزكاة، فلا عذر لنا بعد اليوم فهذا قانون ينقلنا من الواقع السيء الذي نعيش، هذا القانون اننا اعدده وهو جاهز في وزارة الاوقاف ويجب ان يأخذ مجراه من خلال الحكومة تقدم به الى هذا المجلس بأسرع ما يمكن مع صفة الاستعجال، لاننا نريد ان نعالج ظاهرة البطالة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، ارجو من الاخوة الزملاء ان نحافظ على النصاب اولا ثم المساهمة والحضور، وارجو من الاخوة الذين خرجوا النصاب انكمل بخروج عدد من

الافاضل. معالي الرئيس، حضرات الزملاء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. اؤكد من جديد في هذا المقام ان مشاكلنا الاقتصادية عامة ومشاكل التنمية والبطالة خاصة، هي احدى النتائج المريعة لواقع التجزئة الذي فرضته اتفاقيات (ساكس بيكو) وكرسه الانظمة العربية بعد استقلالها الصوري، وظروف القمع السياسي والتنافس على السلطة وتضييق افق العمل السياسي والاجتماعي، وخنق الحريات العامة، وعدم اتباع سياسات اقتصادية وتنموية سليمة وتفشي الفساد والرشوة والمحسوبية، والسطور على المال العام وتبيده.

ان واقع التجزئة وغياب الديمقراطية والحرية حرم الوطن العربي والاردن جزء منه، من امكاناته وثرواته التي تؤهله للعب دور هائل في عالم المستقبل. تعلمون ايها الاخوة ان الدولة القطرية غير قادرة بمفردها على مواجهة تحديات البقاء والاردن على وجه الخصوص كي يتمكن من حماية نفسه وامته في مواجهة المخاطر السياسية والاقتصادية والتنموية لابد له من التمسك بكل عزم بالخيار القويم. ان التزام الاردن بهذا الخيار ليس فقط مجرد انعكاس لوحدة اللغة والارض والعقيدة والتاريخ والامال والالام وانما هو خيار واختيار الحياة والبقاء في مواجهة الفناء.

بعد هذه المقدمة الموجزة وفي ضوء ادراكنا لواقع وظروف بلدنا وامكاناته فاننا نناقش مشكلة البطالة مدركين سلفاً اننا لن نقدم حلاً جاهزاً للتطبيق له فعل السحر. لكننا سنطرح افكاراً عامة موجزة تقتضيها طبيعة المناقشة ومتطلبات الوقت ان القضاء على مشكلة البطالة او التخفيف من وطأتها لابد وان يركز على تبني نهج اقتصادي سليم. ينطلب بنا نظام اقتصادي قادر على تحقيق مجتمع الكفاية والعدل وتكافؤ الفرص وتحقيق توازن بين القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات العامة. ويتم ذلك بالاستفادة من ثروات الوطن وتوظيفها من خلال مشاريع استثمارية تحقق تشغيلاً للايدي العاملة وتعود بمردود وافر على الاقتصاد الوطني ويتم ذلك بتبني السياسات التالية:

في السياسة الزراعية:

مطلوب من هذه الحكومة دعم وتشجيع الزراعة والمزارعين من خلال انتهاز سياسة زراعية تركز على الاسس التالية:

١ - الامتداد الافقي في الزراعة وذلك من خلال عمليات استصلاح الاراضي لمضاعفة رقعة الارض الخضراء المنتجة ووقف زحف الصحراء والمعران على الاراضي الزراعية.

٢ - الامتداد العمودي عن طريق رفع انتاج الاراضي المزروعة وذلك باعتماد احداث الطرق في تحسين الانتاج وتشجيعه.

٣ - التوسع في انتاج السدود للاحتفاظ بأكبر كمية من مياه الامطار والاستفادة منها في

الزراعة وللماشية.

٤ - تصنيع الريف اتصالاً بالزراعة وهذا يفتح ابواباً واسعة لفرص العمل ويؤدي الى المساهمة في حل مشكلة البطالة.

٥ - وضع تشريعات زراعية تهدف الى انشاء تعاونيات زراعية انتاجية وتسويقية.

ان تبني هذه السياسة يرفد الاقتصاد الوطني بسلع تموينية اساسية وضرورية وتحقق في الوقت ذاته مساهمة فعالة في حل ازمة البطالة.

ثانياً: في السياسة التعليمية وارتباطها بالبطالة.

انني ارى ان التسابق في انشاء الجامعات الاهلية. وكليات المجتمع دون ربط ذلك بحاجة الوطن لآلاف الخريجين من هذه الجامعات والكليات سيؤدي حتماً الى رفد غير البطالة بروافد غزيرة من جيوش العاطلين عن العمل.

من هنا فاني ارى ان تتدخل الدولة في موضوع الجامعات الاهلية وكليات المجتمع وذلك بتوجيه المساقات والتخصصات التي تدرس فيها ومراقبة اداء هذه الجامعات والمعاهد من الناحية العلمية والتدريسية. وبحيث تتناسب هذه التخصصات وتتفق مع حاجات الوطن، على سبيل المثال لم تشهد في الجامعات الاهلية اي جامعة تبنت انشاء كلية تمريض او المهن الفنية التخصصية اللازمة لحاجة السوق واللازمة لمعالجة ازمة البطالة.

علمت ان وزارة التعليم العالي مشكورة اوقفت اسهال ترخيص الجامعات اخيراً.

ثالثاً: توزيع الشركات والمصانع:



يلاحظ ان غالبية الشركات المنتجة والمصانع تتركز في اقليم الوسط او اقليم عمان الكبرى اما اقليم الشمال واطليم الجنوب فلم توليها الحكومات المتعاقبة اي اهتمام سواء من حيث قيام القطاع العام باقامة المشاريع الانتاجية فيها. او توجيه القطاع الخاص للاستثمار في هذين الاقليمين وان اقتضى الامر اى ضرورة الزام القطاع الخاص بهذا الواجب عن طريق تشريعات ملزمة.

واذا تحقق ذلك فاننا نساهم بحل مشكلة البطالة، ونخفف عبء الازدحام في العاصمة وما حولها وتوزع السكان على جميع اقاليم الدولة واني اؤيد جميع ما اورده الزميل الاستاذ حسني الشباب في كلمته حول هذه النقطة.

رابعا: مسؤولية الحكومة في البحث عن فرص عمل للاردنيين في الخارج.

اني ارى يتوجب على الحكومة ان تواصل جهودها في هذا المجال لان ازمة البطالة - كما اسلفنا - لن تجد حلا شافيا - شاملا لها داخل حدود الاردن.

ان للبطالة ايا الاخوة اثار سلبية مريية على معنويات ابناءنا، وعلى امن الوطن الاجتماعي والسياسي، فلا بد من حل جذري وسريع وعادل لهذه الازمة التي تكاد ان تشل حياتنا اليومية.

ان ظاهرة البطالة مرتبطة اشد الارتباط بظاهرة الفقر. ان الحكومة تولي جهودا جارية وتبذل اموالا كثيرة لدعم اصحاب رؤوس الاموال لتسهيل تصدير منتوجاتهم ولتمكينهم

من زيادة ارباحهم.

نريد من هذه الحكومة ان تقوم بمثل هذه الجهود لحل ازمة البطالة ومعالجة مشكلة الفقر وذلك اضعف الايمان.

هذا عن البطالة.

اما عن خدمة العلم:

فكسنت اود ان اتوجه ببعض الاستفسارات في مجال تبادل الرأي مع الحكومة الموقرة حتى يتسنى لنا ان تناقش هذه القضية الهامة والخطيرة في نقاش موضوعي ومدروس.

لعل السؤال الاول حول هذه القضية الموجهة للحكومة الموقرة هو:

ما مدى ارتباط توجه الحكومة بتجميد خدمة العلم مع اشتراك الحكومة في مفاوضات ماسمي بمؤتمر السلام؟

او هل هناك دور لصندوق النقد الدولي في الطلب من الحكومة بان توقف او تلغي او تؤجل او تجمد خدمة العلم؟

اذا كانت الكلفة الزائدة في موضوع خدمة العلم وتزيد على (١٠٠) مليون دينار سنوياً، كما يقال، فلماذا لم نستخدم هؤلاء الشباب هذه السواعد في مشاريع انتاجية مشمرة، سواء كانت او مشاريع خدمية، نستعير فيها عن كثير من استخدامات التي ندفع مقابلها تكاليف طائلة.

هذه حقيقة اسئلة كنت اود ان اتلقى اجابات شافية عليها، لكنني قبل ان ابدي رأيي في هذه النقطة، اود ان اشد على يد الحكومة في قضية فتح الباب امام الالتحاق بالخدمة

النظامية.

وهذه حقيقة مطلب تبنيناه وطالبنا فيه سابقاً، وما هو يلقي الاستجابة، فلا بد لنا من ان نقول شكراً للحكومة على موافقتها وتبنيها لهذا المطلب، وهذا يساهم في ان واحد في حل ازمة البطالة، وفي ذات الوقت ايضا يساهم في تعزيز قدرتنا العسكرية، وتنمية قدرات الجيش، لكن موضوع خدمة العلم وهو موضوع المناقشة، فاني ارى ومن منطلق فكري عقائدي انني ارى ان من لا يملك خيار القوة لا يملك خيار السلام.

وارى ايضا اننا يجب ان نبقى على خدمة العلم، ويجب ان نبقى شبابنا مدربين على السلام، جاهزين لمواجهة كل الظروف ولاني ادرك ان عدونا لا يفهم لغة السلام، عدونا لا يفهم الا لغة الحرب ولغة القوة.

من هذا المنطلق العقائدي ولاني اؤمن بان ما اوخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، اقول انا مع ابقاء خدمة العلم وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور قسيم عبيدات.

الدكتور قسيم عبيدات: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء.

ساكون مختصراً وموجزاً بقدر الامكان، وسأتحدث عن الموضوع الاول الا وهو موضوع خدمة العلم.

محضر الجلسة الخامسة والعشرين من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١١/٣/١٩٩٢م ٣٣

انسجاماً مع رأي الغالبية الساحقة من شعبنا، وانسجاماً مع التوجهات الديمقراطية التي نؤمن بها. وبعد دراسة مستفيضة ومراجعة شاملة، ليس في دائرتي الانتخابية فحسب، بل في دوائر انتخابية شتى، فاني مع الالغاء الكامل لخدمة العلم، ويوجد هناك بدائل، اذا كانت الغاية منها هو تدريب الناشئة والجيل الجديد، فعندنا بدائل كثيرة لجأ اليها دول اخرى غيرنا، من هذه البدائل:

ابحار حصص، يسمى حصص الثقافة العسكرية في المرحلتين الثانوية والجامعية، وايضا يمكن ان ترفد هذه الحصص عن طريق تدريب الجيش من خلال الجيش الشعبي، او اذا كانت الغاية ايضا التهيئة والتدريب فكلنا نعلم بان فترة التدريب اثناء خدمة العلم لا تتجاوز (ثلاثة) اشهر فقط، يمكن الاستعاضة عنها بشكل مكثف في المرحلتين كما قلت الثانوية او المرحلة الجامعية.

انا لست مع التجميد وانما مع الالغاء الكامل، لان التجميد لا يوفي بالغرض وسيولد ارباكاً لدى السلطات، سواء فيما يتعلق بالقوات المسلحة وسيولد ارباكاً ايضا للناشئة وللجيل الجديد، حيث سوف لا يعلمون ماذا سيكون مصيرهم، يجب ان تكون الامور محددة، هذا هو رأيي.

اما فيما يتعلق بالبطالة:

مع تقديرني الكامل للجهود الحثيثة المتواصلة التي قامت بها وتقوم بها وزارة العمل فاني ارى ان لدي افكاراً محددة الخصصها ما يلي:

هكذا من الأشغال

أولاً: يجب تحويل وزارة العمل الى وزارة العمل والتشغيل.

ثانياً: ان القضاء على التسبب الناتج على العمالة الوافدة يتم فقط بإيجاد نصوص رادعة لأرباب العمل، هذه تجريبي وتجربة زملائي أيضاً على ما اعتقد.

نصوص رادعة لأرباب العمل الذين يشغلون العمالة الوافدة دون تصاريح عمل، يجب ان تتضمن هذه النصوص غرامات مالية كبيرة، وايضاً يجب ان تتضمن حتى تكون رادعة اكثر فترة بالحبس او بالسجن لفترة زمنية محددة غير قابلة للبدل، الخلل ليس في العاملين الوافدين، الخلل في ارباب العمل، الخلل فينا انفسنا.

مواطنينا هم الذين يتجاهلون القانون ويتجاوزون القانون، العلة في ارباب العمل، وبحيث تتضمن هذه النصوص غرامة مالية كبيرة وعقوبة بالسجن لفترة لا تقل عن (ثلاثة) اشهر وتسفير العمال الوافدين المخالفين على نفقة ارباب العمل هؤلاء.

ثالثاً: ايجاد صندوق يسمى صندوق التضامن او التكافل، فلنسميه ما شئنا، يتم تمويل هذا الصندوق عن طريق اقتطاع نسبة مئوية من صندوق الزكاة، ومن ارباح الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية، ويمكن اقتطاع نسبة مئوية من رواتب العاملين والموظفين، يمكن ان تكون نسبة زهيدة، لا تتجاوز (١/٢ - ١٪) لكن حقيقة عن طريق هذا الصندوق يمكن حل مشاكل كثيرة.

ارباح الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والتقابات وعن طريق اصدار طابع خاص يرصد ريعه للمساهمة في تمويل هذا الصندوق.

رابعاً: يتم استيعاب الخريجين، وخاصة الجامعيين منهم، العاطلين عن العمل في المؤسسات المختلفة كل حسب اختصاصه، المشكلة كما ارى هي في ابنائنا الذين لهم طلبات في ديوان الخدمة المدنية وكلنا نعلم ذلك، هؤلاء (٦٥٪) منهم هم من خريجي المعاهد والكليات المتوسطة، وحوالي (٢٥٪) من الجامعيين (١٠٪) فقط هم من حملة التوجيهي او ما يعادلها.

إذا استطعنا انشاء مثل هذا الصندوق حقيقة، الذي يمكن تحويله كما قلت من مصادر شتى ومصادر مختلفة، فيمكن استيعاب الخريجين سنوياً من خلال المؤسسات المختلفة، سواء كانت حكومية او غير حكومية، على ان تدفع لهم رواتب شهرية لا تقل عن (١٠٠) دينار او (١٢٠) دينار، وتسمى هذه الفترة (فترة استيعاب وتأهيل)، على ان يوظفوا خلال فترة لا تتجاوز (ستين) من تاريخ الاستيعاب.

وبالمناسبة فان (٦٧٪) من طلبات التوظيف في ديوان الخدمة المدنية هم من الاناث، وانا ضد التمييز بين الذكور والاناث في الوظائف، لانني اعلم علم اليقين بان عائلات كثيرة لها بنات موظفات هن الذين يصرفن على العائلة حقيقة، هذا اذا اخذنا بعين الاعتبار النسبة المئوية حوالي (٦٥ الى ٦٧٪) من طلبات التوظيف هي من الاناث، لذلك لا يميز بين

الذكور والاناث.

يتم استيعاب الخريجين العاطلين عن العمل سنوياً في المؤسسات المختلفة رسمية وغير رسمية لغايات التدريب والتأهيل، ويتم اعطائهم رواتب معقولة لا تقل عن (١٢٠) ديناراً من هذا الصندوق المخصص.

خامساً: يتم توظيف هؤلاء المؤهلين السابقين ذكر خلال فترة زمنية تزيد عن (ستين) ابتداء من تاريخ الاستيعاب.

سادساً: الاسراع في تعديل نظام الخدمة المدنية، بحيث يبت نهائياً في سن التقاعد، على اساس سنين الخدمة وليس العمر، لان هناك الكثير من الموظفين زوروا شهادات الميلاد وجاؤوا بشهادات جديدة مزورة، فيجب ان نحاسب هؤلاء على سنين الخدمة وليس على اساس شهادة الميلاد الجديدة التي زوروها واتوا بها، وليس العمر الذي يجري تزويره من قبل الكثير من الموظفين وان تعطى الاولوية في التوظيف للعائلات التي لا يوجد فيها موظفون، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ عبدالكريم الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: بسم الله الرحمن الرحيم. شكراً سيدي الرئيس سادتي الزملاء.

مع تثبتي على الجانب الشكلي الذي تفضل به سماحة الاستاذ الشيخ علي الفقير، من ان كلامنا في هذا المجلس يجب ان يترجم الى

قرارات، انا اؤيد هذا التوجه، ومن هنا جاء اقتراحي قبل فترة بتشكيل لجنة لشؤون البطالة، عرضها عدد من اعضاء هذا المجلس، وبالنتيجة طالبوا ببيان مهماتها فرايت موضوع مناقشة ازمة البطالة وها نحن نصل الى الحاجة لتشكيل لجنة شؤون البطالة.

لجنة شؤون البطالة اذا اردتم مهماتها، فقد تكلم عن هذه المهمات سماحة الاستاذ علي الفقير هي:

اخذ مقترحات النواب ومناقشتها في هذه اللجنة، ثم تقديم التوصيات اللازمة الى المجلس ليتخذ قراراً، والمفترض دستورا، انا افترض لا اعرف ما الذي سيحصل؟

المفترض دستوريا ان القرار الذي يتخذه المجلس باعتباره السلطة الدستورية الاولى في هذا الوطن حسب الدستور ان يلزم به الحكومة، فان التزمت كان به، وان لم تلتزم حاسبها ايضاً بالطرق الدستورية، لكن هذا ليس موضوعنا الان، ساقترح تشكيل اللجنة وهذه مهماتها التي ذكرناها فيها بعد، بعد ان نهي تبادل الرأي مع الحكومة.

حول البطالة.. وخدمة العلم.

استمعنا الى بيان الحكومة، ووجدنا فيه بعض النقاط فيما يتعلق بالبطالة، ولكن الاشارة الى تعليمات رئيس الوزراء التي اصدرها قبل مدة، نعتبرها بدون شك توجهات مؤثرة فعلاً في امتصاص ومعالجة نسبة لا بأس بها من اثار البطالة ولكن..

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، هل

كلنا من العمل

ستلتزم كل الاجهزة الحكومية بهذه التعليمات؟ وما هي الخطوات العملية التي تم اتخاذها لحد الان لتنفيذ ما جاء في تعليمات رئيس الوزراء. انني لا استطيع اخفاء شكى في قدرة الاجهزة الحكومية على تنفيذ هذه التعليمات، لا لشيء، الا لان سيادة منهج الاجتهادات الانية لحل المشاكل الكبيرة لم تنته، بل اصبحت مبدأ مكرساً لدى حكوماتنا فالبطالة لم يتصد الدارسون المتخصصون لمواجهتها.

والبطالة على كبرها وهولها، لم يتم الاستعانة بالجهات الدولية التي تقدم مساعدات فنية للاردن منها الدراسات، ولكن هذه الدراسات التي تقوم بها وزارة التخطيط تتعلق بالامور الاخرى، وعلى اهمية هذه الامور لكنها لا تترقى الى مستوى مشكلة البطالة التي هي مشكلة وطنية كبيرة!

اذكر ان دراسة قديمة نسبياً موجودة في وزارة التخطيط ولكن لم يتم تحديثها او تطويرها او الاستمرار بها...

لذلك اقول ان سيطرة مبدأ الاجتهاد الانى لحل المشاكل الوطنية اصبح مبدأ سائدا ومكرساً ودليلي على ذلك، موقف الحكومة من خدمة العلم، حيث ان الحكومة ترغب بمعالجتها على طريقة (الباب الي يملك منه الريح، سده واستريح).

لا، ليس هكذا، انني اذ اوافق على ان خدمة العلم يجب إعادة النظر بها... الا انني لست مع الغامها بهذه الطريقة، فلماذا لا يتم الاستفادة من خدمة العلم لحل مشكلة البطالة؟

ومن هنا يأتي الربط. ان الغناء خدمة العلم بالطريقة التي اشارت اليها الحكومة في بيانها مع الاحترام تزيد من مشكلة البطالة، ولكن، لماذا لا ندرس (التجربة الكورية) في خدمة العلم؟

لماذا لا نستعين بخبراء من (كوريا) وهي دولة تربطنا معها علاقات صداقة جيدة؟

ايها الزملاء الكرام،

ان الحاجز النفسي الذي اشار اليه السيد وزير العمل في خطابه والذي نشير اليه جميعاً ونعرفه تماماً، وهو عزوف الاردنيين عن بعض الاعمال والمهن، لا يمكن حله مطلقاً الا عن طريق خدمة العلم... فالحل سهل بهذا الخصوص، ولو ان البداية صعبة، فلماذا لا ندرب الشباب لمدة (ثلاثة) اشهر او (سنة) اشهر ثم نحيلها ونؤهلهم الى المصانع وإلى الزراعة حسباً يحتاج المجتمع من عمال، وبالامر العسكري، وتدفع لهم رواتب مجزية تعادل رواتب امشاهم من العمال المتظمين في هذه القطاعات، بذلك نكون قد حققنا النقط التالية مجتمعة طبعاً انا اتكلم عن هذا الموضوع باختصار، هو يحتاج الى تفاصيل اكثر لا يتسع الوقت لتفصيلها، هذا هو اختصاري للموضوع بشكل عام.

- ١ - نكون قد دربنا الشباب للتدريب العسكري المطلوب.
- ٢ - نوفر الكلفة على قواتنا المسلحة.
- ٣ - نولدخلاً مناسباً لهؤلاء الشباب.
- ٤ - نكون قد وفرنا العملة الصعبة للبلد وهي العملة التي يحولها العمال الوافدون خارج

البلاد.

هـ - والاهم من ذلك الحاجز النفسي الذي تكلم عنه السيد وزير العمل يتكون الحاجز النفسي اذا ما اخذنا بهذا الامر قد كسر فعلاً فالذي عمل في مزرعة او مصنع مثلاً بناء على نظام معين يلزمه بذلك وبعد انتهاء المدة المقررة له قانوناً، لن يعزف او يترفع عن العمل الذي كان يعمل به، فسيستمر اذا لم تتوفر له فرصة العمل التي يطمح اليها، اعلم ان البداية صعبة جداً، ولكن الاستعانة بالاصدقاء الكوريين وتجربتهم قد تكون مفيدة، والاهم من ذلك ان تتوفر الارادة السياسية لدى الحكومة لحل مشكلة البطالة ان شاء الله.

فيا يتعلق بصندوق التنمية والتشغيل.

لقد سبق لي في كلمتي المتعلقة بالموازنة ان تناولت هذا الموضوع، وكلمياً تذكرت هذا الصندوق انتابني المراحة حقاً، ثم لعنت من على هذا المنبر فالصندوق وجد ليكون عوناً لوزارة العمل في الاسهام نسبياً في معالجة اوضاع بعض الشباب الذين يتدربون في مؤسسة التدريب المهني في وزارة العمل، فبعضهم يجد عمله فور تدريبه، بل ويتدرب البعض في موقع العمل مع راتب رمزي الى ان يصبح عاملاً منتظماً، والاخرين لا يجدون عملاً يناسبهم، اما لان العمالة الوافدة تسد الطريق عليهم، وهي عمالة محبة لدى المستثمرين لرخصتها، او لاي سبب اخر، هؤلاء كان يجب ان يكونوا المستفيدين من صندوق التنمية والتشغيل، وان يكون الصندوق دائرة مستقلة يرأس مجلس

ادارتها وزير العمل، وقد تم وضع مشروع القانون اللازم وانا اذكر انني كنت عضواً في اللجنة التي وضعت مشروع القانون الا ان الذين نصبوا اوصياء على الاقتصاد الاردني منذ هبة نيسان وحتى الان هم الذين وأدوا هذا الصندوق ووضعوه في موقع لا يمكن له ان يعيش فيه، بحجة ان القانون قد يتأخر لانه يحتاج الى اجراءات برلمانية طويلة، ولو قدم المشروع منه (مستئين) لانتهى اقراره من هذا المجلس.

هذا الصندوق ايها السادة لو وضع في وزارة العمل كجناح ثالث من اجنتها اضافة للضمان الاجتماعي ومؤسسة التدريب المهني لساهم ولو نسبياً في امتصاص شيء من المشكلة الكبرى، انني اقترح على الحكومة احوالة مشروع القانون المتعلق بالصندوق الى هذا المجلس مع طلب اعطائه صفة الاستعجال، والمشروع موجود في اروقة وزارة العمل اوديان التشريع.

ومع تقديري لما ورد في تعليمات رئيس الوزراء لتفعيل دور هذا الصندوق، الا انني ارى ان تفعيله على الوجه المطلوب لن يتم الا اذا وضع بالشكل الذي اشارت اليه في وزارة العمل وضمن مشروع القانون الخاص به.

اشارك وزير العمل في ان لا حلول سحرية لمشكلة البطالة وستبقى فعلاً كما يقول هناك اختصاصات وخبرات تعليمية سيصعب التعامل معها دون إعادة تأهيل جذري خاصة وانا اقتبس عن معالي الوزير، خاصة خريجات كليات المجتمع من الاثاث والتي يزيد عددهن عن (٤٠٠٠٠) فتاة يحملن تخصصات لا مجال في سوق العمل لاستيعابها انتهى الاقتباس



ولكنني اوضح :

ان تأهيل ما يمكن تأهيله من الفتيات المشار اليهن في قطاع التمريض لا يكلف شيئاً اضافياً على الخزينة، بل بقرار من وزير العمل ومدير عام مؤسسة التدريب المهني، بعمل دورات قصيرة الاجل لمن ترغب منهن، على ان تكون وظيفتها موجودة وجاهزة في وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية والجامعات والقطاع الخاص.

وهذا اقتراح اضيفه على اقتراحاتي السابقة المحددة وهو الاعلان عن دورة للتمريض من شروطها ان تكون المتقدمة حاملة لشهادة دبلوم كلية المجتمع مهما كان التخصص الذي تحمله وذلك يعني هذا الاعلان يتم من قبل مؤسسة التدريب المهني، وكلكم تعلمون مدى حاجة الاردن للممرضات في القطاع الطبي.

واخيراً وليس اخراً كنت اتفق ان لا يعرج السيد وزير العمل على مواضيع خارج موضوع البطالة، اما وانه قال عرج عليها فلا بد لي من الاشارة واقتبس: وان حرص الحكومة على تحقيق اكبر قدر من النمو والانتاج يقترن بنفس الحرص على توزيع مكاسب التنمية بعد التربية مختلف افراد المجتمع والفئات والمناطق، اشد على المناطق، ولهذا فان الحكومة عاكفة - وما زالت اقتبس - على وضع خطة متوسطة الامر تركز فيها على اعادة ترتيب اولويات الجهد التنموي وتوزيع المكاسب التنموية على كافة الاقاليم من خلال حوافز وسياسات وتشريعات مدروسة، شمولية النظرة، تعطي فيها الزراعة

والصناعة والخدمات اهتماماً متوازناً، ونأمل في انجاز وضع الخطة في فترة قريبة باذن الله انتهى الاقتباس، فهل يستجيب هذا القول مع ما نراه من المشاريع الانمائية في بعض المحافظات - ونحن لا نحسدنا - ومع نقصان خدمات البنية التحتية في بعضها؟

اضرب مثالا اتفق يا معالي الاخ الكريم تبذل جهودك مع الحكومة لانصاف محافظة المرق في خدمات البنية التحتية وعلى رأسها مشروع المقسم الالي الالكتروني، تلك الخدمة التي سيسجلها اهالي المحافظة بكل الحب والتقدير لمن يساهم في اخراجها لحيز الواقع.

معالي الرئيس، الاخوة النواب

ان الوضع الاقتصادي بمجمله، من امتداد ازمة البطالة، وازدياد عدد الفقراء، وارتفاع الاسعار، من جراء الموازنة التي قلنا انها تزيد من غنى الاغنياء وتزيد من فقر الفقراء، اقول ان هذه الاوضاع تدق ناقوس الخطر.. فالتلکؤ في حل هذه المشاكل قد يوصلنا الى مأزق او مأزق في امننا الاجتماعي والسياسي لا سمح الله، مذكراً بما جرى في (نيسان ١٩٨٩) من هبة شعبية كان سببها الغلاء والاسعار والقمع.. الخ.

وسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، شكراً للاستاذ عبدالرحيم عكور الذي اكتفى بكلمة الكتلة، والكلمة الان للاستاذ بسام جدادين.

السيد بسام جدادين: السلام عليكم.

محضر الجلسة الخامسة والعشرين من الدورة العادية الثالثة المنعقدة في ١١/٣/١٩٩٢ م ٣٩

معالي الرئيس  
الزملاء الكرام

لن نتحدث في موضوع البطالة، فقد تحدثت في خطابي في جلسة الثقة ولا اريد ان اكرر الحديث مرة اخرى.

بمداخله قصيرة حول موضوع خدمة العلم اود ان اقول التالي:

اولاً: اود ان اعلن بوضوح انني اعارض فكرة الغاء خدمة العلم او تأجيل العمل بها شكل من الاشكال، لانني لست مع جيش النخبة او جيش المحترفين. وكافة الدولة الديمقراطية في العالم تعتمد نظام خدمة العلم الذي يتيح الفرصة امام جميع شباب الوطن شرف خدمته، والتدريب والتأهيل العسكري للدفاع عنه، واعتماد نظام خدمة العلم يجعل المؤسسة العسكرية اي مؤسسة عسكرية اكثر تصاقفاً بقضايا الشعب ويبعدها عن البناء الطبقي الموجه.

ان وجود نظام خدمة العلم لا يلغي اهمية وجود نخبة من الجيش الفني المحترف الذي لا يستطيع اي جيش ان يستغني عن هذه الفئة من العسكريين لغاية تطوير خبرة وتقنية المؤسسة العسكرية.

ثانياً: انني ادعو الى تحويل المؤسسة العسكرية الى جيش يسهم بفعالية في دعم الانتاج والبناء.. ويمكن تحويل افواج خدمة العلم للمساهمة في بناء المشاريع الزراعية وبناء السدود والاسكان والبنية التحتية وغيرها من المشاريع التي يمكن ان تفيد اقتصاد البلاد وتوفر دخلاً للخزينة.

ثالثاً: اوافق على اقتراح تخفيض مدة خدمة العلم الى (سنة) واحدة.

رابعاً: ان بناء الجيش الشعبي والتوسع في بنائه سوف يشكل سنداً وديفاً كفاحياً للجيش والقوات المسلحة، لذا فاني ادعو الى الاستمرار في تدريب المواطنين وبناء الوحدات الجديدة على امتداد الوطن وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، الاستاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس

حضرات الاخوة النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

(شرفني الاخوان المسلمين بان القي هذه الكلمة نيابة عنهم).

بسم الله الرحمن الرحيم

بإيدي ذي بدء ان هذه الازمات الاقتصادية وما ينتج عنها من ازمات اخرى كالبطالة والفقر والجرائم الاجتماعية الخ.. فهي ناتجة عن ازمة في التربية في تربية الفرد وتربية المجتمع التربية القاصرة التي تؤهل الاجيال تأهيلاً يجعلها تقدم على كل عمل نافع والابتعاد عن التصورات الحاشطة وجنون العظمة، والاستحياء من ان يعمل المرء في اي ميدان من ميادين الرزق وهذه التربية التي ربانا اياها الاسلام حيث عمل الانبياء والرسل جميعاً في رعي الاغنام، تجارة، حداد، خياطة،

والمهن الأخرى على أساس من الأمانة القوة وإن خير من استأجرت القوى الأمين.

إننا نعيش في هذه الأيام أزمة تقوي وهي ناتجة أيضاً عن التربية الفاسدة عن إيجاد الضمير الذي يتحسس ويلتصم العدل والنزاهة والأمانة والبعد عن الموقر في عارم الله أصبح ينطبق علينا قول الله تعالى «ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى».

أنكم أيها السادة تفضون أعينكم عن مشكلة أساسية ألا وهي أن الذين وضعوا الحدود والتقسيمات بين شعوب المنطقة الذين يشكلون شعباً واحدة وأمة واحدة قصدوا أن يجعلوا لكل بلد مشكلة تجعله دائماً يعاني من هذه المشكلة وأن تكون الثروة في جهة وملاكها أقل عدد من السكان وفي الجهة المقابلة كثافة سكانية تعيش على الكفاف وليس عندها من الثروات إلا القليل.

أيها السادة: إننا نبحث في أمر عظيم ألا وهو خطر البطالة على المجتمع حيث يتداعى فريق من العاطلين عن العمل ليحقدوا على المجتمع الذي يظنون أنه ظلمهم فلم يرحمهم ومن ثم سينظرون إليه نظرة عداوة وبغضاء تحملهم على اقتراف الجرائم من سرقة وفجشاء وبذلك يصبح الأمن الاجتماعي مهدداً بخطر عظيم.

ولا بد أن نتذكر كيف اعتبر الرسول الأكرم (صل الله عليه وسلم) الفقر شقيق الكفر وذلك في دعائه اللهم إني أعوذ بك من

الكفر والفقر وأعوذ بك من عذاب القبر ولا يغبن عن ذهن الزملاء التفكك الأسري الناتج عن البطالة حيث يشعر الأولاد بتقصير الوالد تجاههم وكيف ستكون نظرتهم له.

الوظائف الحكومية والمؤسسات العامة والشركات.

إن عملية التوظيف في هذه الميادين المذكورة لا زالت غير منضبطة وهي في كثير من الأحيان تخضع للمصلحة الشخصية والهوى الذاتي حيث كثير من المسؤولين يحاول ما استطاع توظيف الأقارب والمحاسبين وأبناء العشيرة، ولا تخضع هذه الوظائف لموازين العدل والنزاهة وتكافؤ الفرص، إن عدم وجود المقاييس المنضبطة للوظائف، والقوانين المنظمة لها يسهم في إيجاد البطالة ذلك لأن الهوى والانانية والمصالح الشخصية لا ينتج عنها إلا الفساد والافساد.

العمالة الوافدة: إن العمالة الوافدة من سائر البلاد تشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني، فالعمال الوافدون مع تقديرنا الأخوي لهم جميعاً لكن (أبدأ بمن تعمل) فكيف بالله عليكم تحشد في هذا البلد عشرات الآلاف من العمال الوافدين البالغ عددهم كما ورد في إحصائيات وزارة العمل (١٧٦ ألفاً) في الوقت الذي نجد فيه شباب البلد يجلسون في بيوتهم عاطلين عن العمل، لذلك نطالب بحصر العمالة الوافدة في مهنة محددة يحتاج إليها الوطن، ومن قوانين عمالية رادعة لكل من يخالف في هذا المجال والمتابعة من أولي الأمر.

ظاهرة العقود الخاصة: لقد تضخمت

مخططاته الخبيثة استنزف (مائة وخمسين) ألف شاب لاستصلاح الأراضي، فكان الاكتفاء الذاتي حيث رزق الله السودان الشقيق (أربعة) ملايين طناً من الدرة (ومليوناً) طن من القمح قال تعالى (واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض تخافون أن يتخطفكم الناس فأوأمكم وأيدكم بنصره ووزقكم من الطيبات لعلكم تشكرون).

التدريب المهني: لا يزال سوق العمل الأردني بحاجة ماسة إلى بعض التخصصات المهنية ومركزية مؤسسة التدريب المهني إلى حد ما تحول دون التوسع في قاعدة التدريب، وفي بلدنا مجموعة كبيرة من الشركات من الممكن إلزامها باستيعاب مجموعة من المتدربين يستوعبهم سوق العمل بعد ذلك. فشركة البوتاس والفسفات والاسمنت والمصفاة لابد أن تلحق بها مراكز للتدريب المهني لتدريب العمال الفنيين وكذلك الشركات الأخرى، صناعة المنسوجات أو السجاد أو البلاستيك أو الأواني المنزلية، ولا يلزم هذه الشركات باستيعاب هؤلاء المتدربين بعد الانتهاء من تدريبهم بل تؤهلهم وتدفع بهم للسوق المحلي.

قانون العمل: الإسراع في وضع مشروع قانون العمل الجديد وتحديد حقوق وأجور وواجبات العمل في المستقبل حتى يتشجع العامل الأردني على العمل في مختلف القطاعات، وبهذا تقلص أعداد العمال الوافدين من الخارج للاردن وبهذا نحافظ على أموال الاردن في الاردن وعدم تحويل اجور العمال الوافدين بالعملة الصعبة الى بلادهم في

العقود الخاصة في جميع دوائر الدولة وبلغت رواتب هذه العقود لعدد قليل مقارنة بالعدد الكبير الذي يخضع لنظام الخدمة المدنية، وإن هذه الرواتب الضخمة التي تعطى في الغالب لعلاقات خاصة، يمكن إذا الغي الكثير منها أن نحل مشكلة البطالة عند الآلاف من الشباب، أن الأردن بلد فقير يحتاج إبنائه إلى لقمة العيش أكثر مما يحتاجون إلى كثير من مشاريع البنية التحتية والطرق السريعة لذلك نرى توجيه المبالغ المرسودة للمشاريع غير التنموية للمشاريع التنموية.

القطاع الزراعي: في البلاد مئات الآلاف من الدوغمات المهملة بدون استغلال في الأماكن إن كانت هناك جدية في أخذ الأمور إن تعاملت الحكومة مع هذه الأراضي بصورة تمكن من استغلالها وتعالج جزءاً من أزمة البطالة، فلا بد من مسح لهذه الأراضي وتقسيمها على غط الوحدات الزراعية بمعدل (٣٠) دوغماً للأسرة وتوزيعها على الراغبين في العمل من أصحاب المؤهلات العلمية، ثم توفير مياه الري بالأبار الارتوازية أو السدود الترابية أو شبكات الري ومن الممكن الاتفاق على الآلية بصورة تفصيلية في جلسات خاصة للمعنيين ومن ثم تكون المحصلة استصلاح مليون دونم لتشغيل حوالي (٣٥ ألفاً) من العاطلين عن العمل ونضرب مثلاً لذلك لاشقاء في السودان الشقيق حيث أنهم عندما رأوا أن القروض الأجنبية وهيمنة صندوق النقد الدولي ستفرض عليهم استعماراً اقتصادياً لا يقل خطورة عن الاستعمار العسكري والسياسي، إزاء ذلك الامتنعوا واستعلاء على

الخارج.

تعليمات وزارة الصحة.

وعود الحكومة والنواب نحو البطالة : لقد اطلعت على تعليمات سيادة رئيس الوزراء حول معالجة اثار البطالة وهي تعليمات ارجو ان تؤخذ بروح الجدية والاهتمام ومن اهمها :

١ - التطلع الى رؤية تنظيم جديد وفاعل لوزارة العمل خلال مدة «شهر» لا تتعداه بهدف تحقيق الدور الجديد المتطور لهذه الوزارة وتنظيم سوق العمل بحيث يقتصر في الدرجة الاولى على المواطن الاردني.

٢ - صندوق التنمية : وذلك لياخذ هذا الصندوق دوره الحقيقي في محاربة ظاهرة البطالة وقد ذكرت التعليمات امورا احسبها ان نفذت ستسهم الى حد كبير في التخفيف من البطالة.

وحول هذا الموضوع ذكرت التعليمات انه من الضروري اعادة النظر بشكل اساسي وجذري في اداء هذا الصندوق واموره بشكل عام ، ارجو ان يضاعف رأس مال هذا الصندوق وتسهل طرق ادائه لتشغيل اكبر عدد ممكن في مشاريع استثمارية صغيرة.

٣ - وددت لو ان الحكومة وضعت مشروعاً لقانون تنظم فيه صندوق الزكاة واخذها من كل قادر وصرفها في مصارفها المذكورة في القرآن واستغلال الاموال المتوفرة في مشاريع استثمارية كصندوق الايتام وغير ذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي : سيدي الرئيس.

السادة الزملاء الافاضل.

اما وقد وصلتم الى ما وصلتم وبعد كل ما قلتم ، وبعد هذه المناقشة التي هي بمفهوم النظام الداخلي لهذا المجلس ليست محاسبة وليست اتهاماً كما انها ليست متأكدة وليست عملية تبيح .

بعد كل ما سمعنا ، وقبل كل ما سمعنا فان هناك سؤالا سيقى دائماً يبحث عن اجابة : السؤال هل بالامكان ان يتحقق اي من تطلعاتنا او اي جزء منها في ظل الدولة القطرية العاجزة والمشوهة والمختنقة والتي ستخفق مواظتها معها؟

ان الدولة القطرية تتقاذفها الامواج من كل صوب ويبدو انها تتحرك نحو الغرق الى اغوار سحيقة من التبعية والتخلف وفقدان الامن في كل مجال ، ومن هذه المجالات :

فقدان الامن الاقتصادي وامن البقاء.

اذا كنتم تعتقدون انها ستتحقق طموحاتكم فانا لا اعتقد ذلك .

ابحثوا عن الغائب الذي لم تذكره والذي به الحل ، الغائب الذي لم تذكره جميعا هو الوحدة العربية ، الوحدة العربية عنوان التقدم العربي في كل المجالات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

السيد عبد الباقي جو : بسم الله الرحمن الرحيم .

كلنا يحسن ان يتكلم ، ولو ان بعض الاخوان اعترضوا على الكليات وعلى التعليم على الاقل اذا تعلموا قد تحسن ان يتكلم العربية ، ونحافظ على اللغة العربية ونتكلم بصورة يفهمها العرب ، ليس شرطاً ان يوظف المتخرج في كلية او جامعة ، بلاد الناس العمال والصناع ، والمتعلمون يحملون الشهادات العالية ، لان المتعلم اقرب من غيره الى اتقان العمل ، ولذلك جعل الاسلام طلب العلم فريضة ، وانا لست مع من يحاول عدم التوسع في التعليم ، انما علينا ان نوجه الناس ، شبابنا ، بناتنا ، الى ان العلم يطلب لذاته ، لا لطلب الوظيفة والوقوف على الدور كما قال بعض الاخوان ، ينتظر احدهم موت موظف او حالة هذا الموظف على التقاعد ، وهنا يختلف الشيخان ، سماحة الشيخ علي الفقير والشيخ الصغير عبد الباقي جو من حيث التوظيف بالنسبة للمرأة ، ليست كل امرأة موظفة تصرف راتبها على المكياج ، اعرف عائلات كثيرة جداً تعال من قبل الفتيات ، واما الشباب هم الاكثر خطراً عندما يوظف احدهم ويبدأ بتقاضى الراتب ، انه يتمرد على اسرته ، على والديه ، فلا ينق من راتبه فلس واحداً على الاسرة ، بينما البنت تلتزم ، ولذلك انا هنا اختلف مع الشيخ .

كل الاخوان تحدثوا عن معالجة البطالة بشكل واضح ، هناك معالجة سريعة ، هناك كثيرون يتقاضون عدة رواتب ، ورواتب ضخمة ، ان كانوا نواباً او كانوا موظفين كبارا يتقاضون بمجموع بين راتبين او بين ثلاثة رواتب ، نحن اذا اردنا ان نأمر الناس علينا ان نبدأ بانفسنا :

من عادي وبخاصة في هذه الدورات التي كثر فيها الخطباء ان لا اتكلم ، ولا يدفعني الى الكلام الاكلام بعض الاخوان الذين يوجبون على امثالي ان يتكلموا ، وابدأ من الاقرب من اقتراح المقدم المزوج بالياس ، اذا لم تكن هناك وحده عربية سنموت جوعاً ، وانا عن يقولوا ويدعوا كالاكثرين من اخواني الى وحدة اسلامية ، لاننا بهذه الدعوة كما قال الله تعالى في قرآنه (ولن ترضى عنك) .

انا اقول هنا :

ولن ترضى عنك هذه الدول التي باعت نفسها للشيطان حتى تتبع ملتها .

واذا كانت الدعوة ان تتبع ملتها ونخرج عن مبادئنا وعقيدتنا ورجولتنا ومواقفنا المشرفة ، اقول نموت جوعاً ولا نتنازل عن مبادئنا .

واما من ناحية الخدمة العسكرية فاقول اولي بالتكلم عنها اصحاب الاختصاص ، ورأيي ان هذا التجنيد هو في صالح البلد وليس كما يظن البعض ، ان الغاء الخدمة يعينوا على البطالة بالامكان ان يستفاد من هذا التجميد كما جاء في خطاب سيادة رئيس الوزراء فتح باب التجنيد ، حتى نعد رجالاً لديهم الخبرة ولديهم الروح العسكرية ، لا كالذين يعتبرون انهم مسخرون للخدمة (ستين) دون مقابل اوجزاء ، فيخرجون من الخدمة كما بقوا طوال الخدمة ، حاقدن ، غاضبين على النظام لانهم قد يخرجون من اعماله لاداء الخدمة ، وعندما يؤدون لا يعادون الى الخدمة .

معالجة البطالة لا يمكن ان تأتي بالخطاب ،



كلنا من الشعب

(أتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم) وكما قال سماحة الشيخ هناك عائلات، حتى الخدم، موظفون يتقاضون الرواتب الضخمة، بينما هناك اسرة من (عشرة) او (سبعة) ليس فيه موظف واحد، واحجية اسلوب التوظيف ايقاف الناس على الدور، هذه الاحاجي لا نستطيع ان نفهمها ولا ان نستوعبها في هذا لعام يكون احدهم في رأس القائمة وفي العام الثاني يكون اخر القائمة، وهذه احجية لا نستطيع ان نفهمها ولا ان نفهمها، هناك من يوظف قبل ان يتخرج في الجامعة، تكون الوظيفة محجوزة له، بينما هناك شباب يحملون شهادات جامعية، تخرجوا في جامعات، لديهم اختصاصات لا يجدون الوظائف.

اذن الذي ارجوه من الحكومة ومن هذا المجلس، ان كل من يتقاضى راتبين في ان واحد ان يتنازل عن احد الراتبين حتى تتمكن الحكومة من ايجاد فرصة عمل لمواطن.

هناك امر اخر تعرض له فضيلة الشيخ الكوفي وامرا اخر تعرض له سماحة الشيخ علي الفقير اغنياني من التعرض له، ولكن تنمة لهذا اقول:

العدو يخطط لنا، هذا كلام ليس جديدا عليكم، انما هو تمهيد لما اريد ان اقله رئيس وزراء ورئيس حزب للعدو سقط كرئيس حكومة ورئيس حزب، لانهم اكتشفوا بان له او زوجة رصيدا في بنوك اعتبروها اجنبية، وهذا الرصيد مقداره (الفي) دولار رجع بعد ان ترى، ونحن نريد ان نربي الذين يربون أموالهم ويدرونها في البنوك لآخذ الفوائد المحرمة لماذا لا تعود هذه

الاموال الى هذا البلد اجبارا؟ وتسلب منهم جنسيتهم، اما ان تعود الاموال هنا لتستغل واما ان تسقط جنسيتهم، نحن لانريد دجاجاً تأكل علفنا وتبيض لغيرنا.

ومكتفياً بكلام اخواني النواب المحترمين، وشكراً لكم والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الشيخ ذيب انيس.

السيد ذيب انيس: بسم الله الرحمن الرحيم.

سوف لا تتجاوز كلمتي (خمس) دقائق ان شاء الله او (ثلاث) دقائق.

اتكلم عن موضوع تملكه الحكومة، واذا اقدمت على حله تساهم مساهمة فعالة في موضوع البطالة، وهذا الموضوع هو املاك الدولة (اراضي خزينة الدولة في عطل الزرقاء والرصيفة) بشكل خاص، مساحات واسعة اقيمت عليها مساكن للمواطنين، وكذلك اراضي مملوكة واجهات عشائرية منذ عشرات السنين. هذه المنطقة لو وزعت حتى مجانا تبقى الحكومة والدولة ربحانة، وكذلك المواطنين، لانه فيه عندنا مثل يقول:

(اذا مشى المسطرين، تمشي جميع ابواب الرزق في البلد).

فاذا منحت هذه الاراضي ولو بالمجان، او بثمان رمزي الى من يقيمون مساكنهم عليها في الوقت الحاضر توسعت المسألة العمرانية والانتشائية في البلد، وشغل عن طريق هذه

الاراضي الاف من العسايلين والعاطلين عن العمل.

ارجو من الحكومة الموقرة النظر والاهتمام في هذه المسألة الهامة التي ان حلت تلج صدور الاف من المواطنين الذين ينتظرون الحل السريع لهذه المعضلة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الشيخ يعقوب قرش.

السيد يعقوب قرش: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله ومن والاه.

اقدم كلمتي باعلان ان التوجه الذي اشارت عليه كلمة نواب الاخوان المسلمين هو توجه معتدل وسليم ويعبر بمجموعة عن توجه اكثرية الشباب في البلاد.

الاخوة السادة النواب

اذا كانت خدمة علم لمدة (مستنين) لا تؤهل حتى للاحتياط فما الحاجة للادنى؟؟ الجيش الشعبي بتدريب اسبوعين.

ونتيجة لذلك اذا كان لا معنى للجيش الشعبي ولا فائدة، فما الحاجة لترسيخ معنى الدفاع عن الوطن والبلاد؟؟ واذا كان شعب لا يترسخ عنده معنى الدفاع عن البلاد فما الحاجة للمواطنين اصلاً؟؟.

نعم مغلوط جدا هو ما سمعناه من التوجه لالغاء خدمة العلم زيادة على تجميد العمل

بقانونها من قال اننا نتنظر من المكلف اداء كالمحترف حتى يكون ذلك سبباً من اسباب التوجه لتجميدها وهل كان في عقلية للمشروع عند سن (قانون خدمة العلم) هو مساواته بالمحترف؟؟

ثم هل من الحكمة ان نجعل الاحتياطي فقط بالجندى المحترف وكأننا بذلك نرفع عن الاكثريّة من الشعب مسؤولية الدفاع عن الوطن؟؟

اما عن الجيش الشعبي الذي ذكر كبديل بشكل ما فان العمل بقانون لمدة تزيد عن (سبع) سنوات دليل على مستقبل عمله من جهة ثم ان الدراسة التي قدمت للمجلس حول كلفة تدريب (ثلاثين) الفا خلال عام ٩١ هي ٢٧٠ مليون دولار مما جعل دولة رئيس الوزراء الاسبق يوجه السؤال لنا من اين سأتي بهذه النفقات؟؟ وهذا يبين ان امكانية التوسع بهذا الجيش وبهذه الكلفة التي قدمت معجزة؟ وللاستدلال فيا ليتنا نسمع من الحكومة عن نفقة تدريب الجيش الشعبي لعام ٩١ واعداه. . ليكون عينة امامنا لامكانية الاستمرار فيه او كونه بديل منطقي للاعوام القادمة.

ثم ما هي المستجدات والمتغيرات التي حصلت منذ عام ٧٦ ولغاية هذا اليوم حتى تقوم الحكومة بالتفكير باقتراح تجميد قانون خدمة العلم بدل تصييب اخطاهم او تعديل بالقانون بطريقة يجعل الاداء من خلاله افضل؟؟ والكلفة المالية اقل؟؟

اني لا ارى الا مستجداً واحداً. . وهم السلام الذي دخل حالة الاحتضار منذ لحظة

مغادرة رئيس وزراء الصهيوني المؤتمرين لاداء الصلاة في القدس.

ان هذا المستجد هو السبب الاهم لدفعنا اكثر واكثر لتوسيع القاعدة الشعبية المدربة والمسلحة والمنظمة.. اولاً لانها الطريق الاساسي والوحيد بالنسبة لنا لتحرير فلسطين والطريق الاخير والحتمي بالنسبة للآخرين المتعلقين بسراب السلام لتحرير فلسطين.

اعتقد اننا سنسمع ويطرأ للوضع المالي مستقبلاً عن ضرورة ايضاً التوقف في الاحتراف بل تسريح الكثير وتبرير ذلك عسكرياً على اساس بناء الجيش على اساس النواة الصلبة ودعوة الاحتياطيين الحاجة وما الى ذلك؟

ان من اهم مسؤوليات الحكم تحرير المحتل من الارض علاوة على الدفاع عن بقية البلاد ورأس العباد وان الاصل هو حق كل الشعب بالمشاركة في الدفاع وامتلاك السلاح وحق الحكم بتنظيم ذلك وان تصعيد موقفنا باتجاه الاعتماد على الجهاد بلغة الشرع والمقاومة الشعبية المسلحة لغة العصر كوسيلة اخيرة لمواجهة اعداء الامة هي الطريق لترسيخ الاستقلال لنا ولتحرير ارض القدس من بعد.

واذكر اخواني بحديث نبينا المصطفى صلى الله عليه وسلم «واضع رزقي تحت ظل سيفي، وما من قوم غزوا في عقر دارهم الا ذلوا».

رزقنا الله وياكم زيادة الثقة بربنا جل وعز وحسن التصديق برسوله الكريم صلى الله عليه وسلم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ سلامة الغوري.

السيد سلامة الغوري: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين.

لقد تابعت مسيرة الاردن الاقتصادية منذ الخمسينات والتي تميزت بالتحدي والتقدم والتطور بشكل اصبحت فيه نموذجاً لدول العالم الثالث ولكن وعلى الرغم من كل الانجازات ظلت الاردن بلداً يفوق فيه عدد المتعلمين عن حاجات السوق وظلت الخبرات الاردنية تساهم في بناء حدود اخرى عربية شقيقة وتكون في كثير من الاقطار الاساس والركن المكين لكثير من القطاعات الاقتصادية.

واذا كنا اليوم نجد ان الفضل الاردني قد اغفل واهمل لا بل وظلم بحين هاجرت الكفاءات الاردنية لتزيد من اعباء هذا الوطن الصغير بحجمه الكبير بانجازاته والتزاماته.

لا بد ايها الاخوة والحال هذه من ان نوجه باسمنا جميعاً نداءاً الى كل الاقطار العربية والتي وافقت ووقعت على اتفاقيات العمل وتبادل الخبرات بان لا يتجاهلوا الدور الذي قامت فيه الخبرات الاردنية وان تحرم فرصة المساهمة في اعلاء صروح البناء العربي بنفس القدر الذي لا نتجاهل نحن فيه فضل هذه البلدان على الاردن من حيث المساعدات المالية التي قدمت ومنح فرص العمل لابنائنا وهذا فضل لا ننساه ونثمن ونقدر لكل اشقاتنا جهودهم السابقة وأن الاوان

ليس من شك في ان النقاش والحوار الذي ادارته النواب المحترمون هذا اليوم تحت قبة البرلمان على اختلاف تمثيلهم وانتسابهم انما كان نقاشاً ذات مستوى رفيع، غنياً بالاقتراحات والمقترحات التي ستهم الى حد كبير في معالجة القضيتين المطروحتين للبحث: خدمة العلم والبطالة، معالجة تقترب من الحل الامثل، بعد ان تتفاعل اقتراحات النواب المحترمين، وافكارهم مع ما تفكر به الحكومة من سياسات واجراءات وممارسات تفاعلاً يحث المسيرة السليبات والمثالب ويحقق الغاية والمطالب.

معالي الرئيس: فيما يتعلق بخدمة العلم فان الحكومة تود ان تذكر النواب المحترمين ابتداءً بان بيانها حول خدمة العلم انما جاء بناء على طلب من مجلسكم الكريم، وهذا بحد ذاته يشكل جواباً قاطعاً نافياً بان التفكير بهذا الموضوع ليس له اية علاقة باي من الظروف التي ذكرها بعض النواب المحترمون كالبثك الدولي والمسيرة السلمية وقرارات مؤتمر (داكار)، بل ان الموضوع اثير بناء على طلبكم ايها الاخوة النواب وليس بمبادرة من الحكومة.

ان سيادة الرئيس وبعد ان جدد في بيانه فوائد خدمة التعليم عند اثير بناء على طلبكم حاول ان يعدد سلبيات هذه الخدمة كما اشار اليها عدد كبير من النواب المحترمين في مناسبات كثيرة في جلسات الثقة ومناقشة الموازنة تحت هذه القبة كما هي مسجلة في محاضر هذا المجلس، وخلصت الحكومة في بيانها ليس الى التوجه الى الغاء قانون خدمة العلم وسجلت ذلك صراحة حيث قال سيادة الرئيس في بيانه واقتبس وان

ان نتجاوز الامر الواقع ونعود الى ما تمليه علينا قيمنا ومبادئنا الاسلامية السمحة لنكون معاً يداً واحدة نعلي الصرح ونبني المستقبل وكلي امل ان يصدر عن مجلسنا الكريم هذا النداء واملي باستجابة الاشقاء العرب لطبي صفحة وفتح صفحة اخرى عمادها التعاون والعمل المشترك.

ولا بد من ان يكون لمجلسنا دور اساسي في هذا المجال والامل معقود علينا بالمبادرة بالتحرك عربياً لشرح هذه المبادئ وموقف الاردن منها.

معالي الرئيس

اما موضوع خدمة العلم.

لا بد من الاشارة الى موضوع خدمة العلم بان اقول انه طالما ان هناك الجيش الشعبي وبرنامج التدريب المتبع في مدارس التربية والتعليم واذا تمكنت وزارة الشباب من اعادة العمل بفكرة معسكرات الحسين للشباب لاجد مبرراً للتمسك بخدمة ستين للمكلفين ويمكن بسهولة اما تخفيض المدة او تعليق العمل بالقانون الى حين تقتضي الظروف اعادة العمل به مرة اخرى.

والسلام عليكم ورحمة الله.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الان كلمة الحكومة معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين



الحكومة تتجه ليس الى الغاء خدمة العلم الخ واقترح البيان بان الحكومة ستتقدم الى المجلس بتشريع يعطي مجلس الوزراء بناء على السليبات التي ذكرت وقف العمل بهذا القانون لفترة يجدها او يقرر تمديدتها وذلك حسب مقتضى الحال كما وردت في البيان وهذا لا يتعارض مع اعادة النظر بخدمة العلم بشكل شمولي كما اقترح بعض الاخوة النواب المحترمين.

اما فيما يتعلق بالبطالة فقد اجمع النواب المحترمون على انها قضية معقدة لا يتأتى حلها جذريا الا من خلال تحقيق غوا اقتصادي مطرد يستدعي عمالة مكثفة . . . والى ان يتحقق ذلك لا بد من اجراءات عاجلة تحد من تفاقم ظاهرة البطالة وتخفف من اثارها المتزايدة ولا تتعارض مع الجهود المبذولة نحو النمو الاقتصادي المنشود.

ويسر الحكومة بان تسمع من النواب المحترمين بان الاجراءات الشمولية التي يترأس الحكومة كما ظهرت في تعليمات سيادة رئيس الوزراء انما كان بداية سليمة في الطريق السليم . . . كما سرها ان تشجع اقتراحات من النواب المحترمين بعضها يعطي تفصيلا مفيدا لاجراءات الحكومة، وبعضها يضيف لها يوضح منها ما يجدي ويفيد . . . ان الارادة السياسية متوفرة لدى سيادة رئيس الوزراء ولدى الحكومة بمتابعة تنفيذ هذه الاجراءات بالمدد التي اشير اليها معالي الرئيس بحيث يجري تقييمها والمحاسبة عليها بعد انتهاء تلك المدة .

وان الحكومة ستحاسب نفسها واجهزتها بعد تلك المدد وان الحكومة يسرها ان تسمع من

وزارة التعليم العالي بدأت بالغاء بعض كليات المجتمع التي تسهم في تفاقم البطالة، وبعض الدوائر والاجهزة الاخرى بدأت بتنفيذ ما ورد في بيان سيادة رئيس الوزراء التي حدد لها مدد محددة معينة، كما اطلعتم عليها في بيان سيادة الرئيس، هنالك مدد متفاوت بين (عشرة) ايام وبين (ثلاثة) شهور، وهنالك لجنة متابعة في رئاسة الوزراء لتنفيذ هذه المدد التي ذكرها البيان.

ان هنالك امور كثيرة ايها الاخوة تعلمونها وتعلمها الحكومة، بانه لا يمكن من اجلها، لا يمكن ان يتوفر الحل السحري كما ورد على السنة بعض النواب، كما يوافق نواب الحكومة في ذلك، لحل مشكلة البطالة، ولكنها هي ظاهرة لا بد من التصدي لها ومن معالجتها وكما اشار على الحكومة الاخوة النواب في جلسات الثقة وفي جلسات الماضية فان هنالك قضايا معينة على الحكومة ان تتصدى لها، وفي مقدمة هذه القضايا قضية البطالة.

قضية الجلسات ايضا اتخذ معالي وزير التعليم العالي قرارا بوقف الترخيص لهذه الجامعات، اتخذ قرارا اخر بان ينحصر التدريس في كليات المجتمع كما اشار بعض النواب المحترمين على المباحث الاكاديمية وان تكون كليات المجتمع الخاصة يدرس فيها المواضيع التي تخرج احتياجات المجتمع عن العمالة التي يحتاجها المجتمع.

معالي رئيس المجلس: اذا سمحت المبدأ استاذ عبدالكريم رجاء - المبدأ اذا اقر يعطى الجميع .

السيد عبدالكريم الدغمي: يا سيدي نظام انا مش نظام لا تعطيني .

معالي رئيس المجلس: هذه جلسة نقاش، تبادل رأي .

السيد عبدالكريم الدغمي: نقاش هي تبادل رأي مفيدة لنا ولهم يعني اللي بيدي احكيه .

معالي رئيس المجلس: نقاط النظام من كل مكان .

السيد عبدالكريم الدغمي: مفيدة لنا ولهم تبادل رأي، تتعلق بالمجلس .

معالي رئيس المجلس: السيد الامين العام .

السيد الامين العام:

٤ - مايجد من اعمال .

لاشيء .

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس: الجلسة القادمة يوم الاحد الساعة (العاشر) صباحا وجدول الاعمال موزع عليكم وترفع الجلسة .

كل هذه امور وفق جدول زمني وبرمجة محددة، تأمل الحكومة في ان تنفذها في مواعيدها المحددة وكما اشار الاخوة النواب المحترمون كنا نود ان يؤجل موعد هذه المناقشة حتى ينتهي موعد المدد التي حددت في دار رئاسة الوزراء .

ايها الاخوة المحترمون .

ان الحكومة لا تدعي بان لديها العصا السحرية فعلا لمعالجة البطالة وهي لا تدعي رغم ان ذلك من مسؤولياتها بانها ستكون قادرة على اجتثاث معضلة ومشكلة البطالة، ولكنها تقرر بان لديها العزم والارادة على مواجهة هذه المشكلة بكل الجراءة وكل القوة وكل التصور الواضح الذي اشار اليها الاخوة النواب المحترمون لمعالجة هذه القضية وشكراً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ الدغمي نقطة نظام .

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس .

نقطة النظام تتعلق بالمادة (٥٧) من النظام الداخلي التي تعطي عضو المجلس انه يتحدث دائماً عقب المتكلم عن الحكومة، واريد ان تسمح لي معاليك بالتحدث لمدة (ثلاثين) ثانية فقط حول موضوع .

(انتهت الجلسة)

امين عام مجلس الامة  
صالح الزمعي

رئيس مجلس النواب  
د. عبداللطيف عريبات

هكذا من الله على